مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٩٠٠

الثلاثاء، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد مونتيرو	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد أموريم
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد إسونغيه
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ويستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1998/558)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة (S/1998/558)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، وعُمان، وقطر، وكوبا، وكولومبيا، والكويت، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، والنرويج، واليمن يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد غولد (إسرائيل) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد أبو نعمة (الأردن)، والسيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد ويبيسونو (إندونيسيا)، والسيد نجاد هوسينيان (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد حسين (بنغلاديش)، والسيد حشاني (تونس)، والسيد باعلي (الجزائر)، والسيد وهبة (الجمهورية العربية السورية)، والسيد حسن (العراق)، والسيد السمين (عُمان)، والسيد آل خليفة (قطر)، والسيد بينيتز فيرسون (كوبا)، والسيد غارسيا (كولومبيا)، والسيد أبو الحسن (الكويت)، والسيد مبارك (لبنان)، والسيد راستام (ماليزيا)، والسيد العربي (مصر)، والسيد السنوسي (المغرب)، والسيد الأحمد (المملكة العربية السعودية)، والسيد ولد ديداش (موريتانيا)، والسيد كولب (النرويج)، والسيد الأشطل (اليمن) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1998/587، ونصها كما يلي:

"يُشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن أن يدعو، وفقا لممارساته السابقة، الدكتور ناصر القدوة، المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في المناقشة الحالية في مجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس".

واقترح، بموافقة المجلس، أن أدعو المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في المناقشة الحالية وفقا للنظام الداخلي والممارسات السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد القدومي (فلسطين) مقعدا إلى طاولة المجلس؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، نصها كما يلي:

"بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يُشرفني أن أطلب أن أدعى، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، إلى الاشتراك في المناقشة المتعلقة بقرار حكومة إسرائيل بتوسيع الهيكل المادي والإداري للقدس".

وفي مناسبات سابقة، وجه مجلس الأمن الدعوة إلى ممثلي هيئات الأمم المتحدة الأخرى بصدد النظر في مسائل مدرجة في جدول أعماله. ووفقا للممارسة السابقة في هذا الصدد، أقترح أن يوجه المجلس دعوة، بموجب

المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وأود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونية ١٩٩٨ من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

"يُشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن أن يوجه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت، إلى السيد علي السلفي، القائم بالأعمال لمكتب المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في مناقشة مجلس الأمن الرسمية المفتوحة بشأن الحالة في الأراضي العربية المحتلة التي ستعقد يوم الثلاثاء، الموافق ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨".

وستصدر هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1998/588. وما لم أسمع اعتراضا، أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ إلى سعادة السيد السلفي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس يجتمع استجابة للطلب المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨ من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1998/558).

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/1998/481 و S/1998/511 و S/1998/535 و S/1998/557، وهي رسائل مؤرخة ٨ و ١٥ و ١٨ و ٢٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٨ على التوالي، موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة؛ و S/1998/579، رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) المتكلم الأول في قائمتي هو ممثل فلسطين، وأعطيه الكلمة.

السيد القدوة (فلسطين): السيد الرئيس، اليوم هو اليوم الأخير لرئاستكم لمجلس الأمن في هذا الشهر. ونحن نعتبر أن من حسن الحظ عقد هذه الجلسة الهامة تحت رئاستكم، نظرا لصفاتكم الشخصية ولمواقف البرتغال الصديق.

واسمحوا لي أيضا بهذه المناسبة أن اشكر سعادة السفير نجوغونا ماهوغو، الممثل الدائم لكينيا، الذي عملنا معه في الشهر المنصرم حول نفس الموضوع خلال رئاسته للمجلس.

يجتمع مجلس الأمن اليوم للنظر في مسألة ذات أهمية كبرى لنا نحن في فلسطين وفي العالمين العربي والإسلامي وللمجتمع الدولي بشكل عام، وهي مسألة القدس، المدينة المقدسة لأصحاب الديانات السماوية الثلاث.

لقد تعاطت الأمم المتحدة منذ نشأتها مع مسألة القدس بشكل ينسجم مع أهميتها ويعكس وضعها الخاص، حيث اعتمدت نظاما دوليا خاصا بالمدينة، وامتنعت بعد ذلك عن الاعتراف بحالة الأمر الواقع الناتج عن حرب ١٩٤٨، ثم تعاطت بشكل فاعل مع الاحتلال الناشئ عن حرب ١٩٦٧ بهدف منع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من تنفيذ أية إجراءات تستهدف تغيير الوضع القانوني أو التركيب الديموغرافي للقدس الشرقية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتنطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. لقد قام مجلس الأمن باعتماد ستة عشر قرارا حول القدس، عشرة منها بعد احتلال عام ١٩٦٧، أكد فيها المجلس رفضه لكل تلك الإجراءات الإسرائيلية واعتبرها لاغية وباطلة وطلب كذلك من الدول الأعضاء عدم الاعتراف بها وأيضا عدم نقل سفاراتها الى هناك.

هناك إذن، ما يمكن اعتباره توافقا دوليا واضحا حول مسألة القدس، وهو موقف يستند لفهم عميق للعوامل الدينية والتاريخية والسياسية الهامة لهذه المسألة. إسرائيل بالمقابل تأخذ موقفا معارضا بشكل مباشر للموقف الدولي، ويصر على تجاهل الإرادة الدولية وانتهاك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن؛ موقفا يرفض الاعتراف بالحقوق الفلسطينية والعربية ويصر على احتكار القدس واعتبارها يهودية أو إسرائيلية فقط. وهو بالتالي موقف يلغي إمكانية التوصل الى سلام ويضمن استمرار الحرب والكراهية في المنطقة.

وعبر السنين قامت إسرائيل بوضع العديد من السياسات واتخذت الكثير من الإجراءات لفرض موقفها وخلق حقائق مواتية على الأرض - وهي سياسات وإجراءات غير شرعية، بشعة وغير أخلاقية - مثل محاولات ضم أراضي محتلة، ومصادرة الأراضي، وتوسيع الحدود البلدية، وعزل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية؛ ومثل إحضار مائة وخمسين ألف مستعمر ومحاولة خلق تركيب ديموغرافي معين والتمييز القانوني والعملي بين اليهودي وغير اليهودي، ومثل القمع المباشر للفلسطينيين المقادسة ومصادرة هوياتهم وهدم بيوتهم ومنعهم من العيش في مدينة آبائهم.

كلها أمور أدانها المجتمع الدولي مرارا ورفض الاعتراف بنتائجها، وكلها أمور واجهها شعبنا وأفشل جزءا من أهدافها بما في ذلك حقيقة أن الفلسطينيين المقادسة مازالوا يشكلون الأغلبية الساحقة لسكان القدس الشرقية ضمن الحدود الشرعية لبلدية المدينة. ولكن المعاناة هائلة والشعور بالغبن والألم لا يقاس، وتلك الإجراءات الإسرائيلية وفرت ومازالت وضعا يمكن أن يقود الى تفجير المنطقة بأكملها في أي لحظة.

ثم جاءت قبل عدة سنوات عملية السلام في الشرق الأوسط والاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية في إطارها والتي بمقتضاها اتفق الطرفان على التفاوض حول وضع القدس خلال مفاوضات التسوية النهائية، ومارس الفلسطينيون المقادسة حقهم في المشاركة في انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني ضمن دائرة القدس الانتخابية، وأعطيت للجانب الفلسطيني ضمانات إضافية حول الحفاظ على المؤسسات الفلسطينية هناك. كل هذا مثل تغييرا هاما وكان من المنتظر أن يقود الى تغيير شامل في السياسات والإجراءات الإسرائيلية حول القدس على أساس الالتزام بأهداف عملية السلام، وضرورة امتناع الأطراف عن خلق حقائق جديدة على الأرض تحبط المفاوضات القادمة. لم يحدث هذا بالكامل خلال فترة الحكومة الإسرائيلية السابقة، ولكن على الأقل لم تقم تلك الحكومة بانتهاك ما سبق بشكل شامل ولم تقم بما يمكن أن يدمر عملية السلام برمتها.

إلى أن جاءت الحكومة الإسرائيلية الحالية التي عادت بالأمور الى ما قبل عملية السلام وطرحت ومارست نفس السياسات والممارسات المشار إليها أعلاه، بل وكثفت تلك السياسات والممارسات. فقامت بفتح النفق في محيط الحرم الشريف والذي أصدر مجلس الأمن بشأنه القرار ١٠٧٣ (١٩٩٦). ثم قامت بالبدء في إنشاء مستعمرة جديدة في جبل أبو غنيم الى الجنوب من القدس المحتلة، وهو ما كان محل قرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة والتي عقدت بعد فشل مجلس الأمن مرتين في اعتماد قرار بهذا الشأن بسبب استخدام أحد أعضائه الدائمين لحق النقض (الفيتو). ثم جاءت سلسلة من الأعمال الإسرائيلية غير الشرعية الأخرى، خاصة تصعيد الاستعمار الاستيطاني داخل البلدة القديمة في برج اللقلق، وخارجها في رأس العامود وسلوان وجبل الزيتون وهو ما أشرنا إليه في العديد من مذكراتنا الى مجلسكم الموقر.

وأخيرا جاء قرار الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ باعتماد خطة ترمي الى تعزيز قبضة إسرائيل غير الشرعية على القدس، وهو السبب المباشر لاجتماع مجلسكم اليوم. من شأن هذه الخطة توسيع الحدود البلدية للمدينة بإنشاء مظلة بلدية لتشمل عددا من المستعمرات غير القانونية في الضفة الغربية. ويمثل ذلك خطوة مادية ملموسة على طريق ضم مزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة الى بلدية القدس التي تم توسيعها بالفعل بصورة غير شرعية في السابق، وعلى طريق الإبقاء على تركيب ديموغرافي معين بهدف الاستمرار في عملية تهويد المدينة.

لقد قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ في معرض إعلانه عن الخطة:

> "أعتقد أن هذا يمثل تغييرا أساسيا في وضع القدس سوف يذكر بوصفه نقطة انعطاف".

وقال رئيس الوزراء أيضا:

> "إن أول شيء نفعله هو ربط القدس الكبرى والشيء الثاني هو تعزيز الأغلبية اليهودية في القدس".

وبشأن مشروع المستعمرة غير الشرعية في جبل أبو غنيم قال" سجلوا عندكم. إنكم سترون منازل في "هارحوما، منازل كثيرة بحلول عام ٢٠٠٠". هل هناك ما هو أوضح من هذه التصريحات الفظيعة لتوضيح طبيعة الخطة المشار إليها وأهدافها اللئيمة والخطيرة. إن هذه

الخطة تمثل انتهاكا جسيما للقانون الدولي، ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وللعديد من قرارات مجلس الأمن، ولقرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. إنها تمثل احتقارا للقيم التي تمثلها هذه القوانين والقرارات ولإرادة المجتمع الدولي ولموقفه الجماعي.

فماذا سيفعل مجلس الأمن أمام كل ذلك، نحن نأمل أن يملك المجلس الإرادة الكافية ليقوم أخيرا باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إلغاء هذه الخطة ولمنع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من القيام بأية أعمال غير شرعية أخرى في القدس وفي الأراضي المحتلة الأخرى. ويبدأ ذلك باعتماد مشروع القرار الذي تبنته المجموعة العربية في هذا الشأن. نحن نؤمن أن المجلس ملزم بالقيام بذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

لا بد لنا هنا أن نشير أيضا أن الخطة الإسرائيلية والسياسات والممارسات الإسرائيلية الأخرى في القدس والتي أشرنا إليها سابقا تنتهك أيضا وبشكل خطير الاتفاقات المعقودة بين الجانبين في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. أقول لا بد من الإشارة إلى ذلك لأنه لم يبق الكثير من عملية السلام هذه على أي حال بفضل السيد نتنياهو وحكومته. إن سياسات وممارسات الحكومة الإسرائيلية لا تنتهك الاتفاقات فقط ولكن من الواضح أنها تستهدف تدمير هذه الاتفاقات بشكل منظم والتخلص من عملية السلام برمتها. ويكفي فقط الإشارة إلى الرفض الإسرائيلي ولوقت طويل للمقترحات الأمريكية الهادفة إلى إعادة الحياة إلى هذه العملية والتي قبلها الجانب الفلسطيني بالرغم من فهمنا لهذه الاقتراحات باعتبارها أقرب كثيرا وبما لا يقارن إلى الموقف الإسرائيلي منها إلى الموقف الفلسطيني. ولا يتردد السيد رئيس الوزراء والحكومة الإسرائيلية في استخدام الحيل القديمة والجديدة في محاولة تغطية حقيقة الموقف الإسرائيلي. فنراهم منغمسين في حملات إعلامية منسقة لتوجيه الاتهامات للجانب الفلسطيني، ونراهم يخترعون مثلا فكرة الاستفتاء الشعبي غير الشرعي حول الأفكار الأمريكية. وأخيرا تأتي فكرة مؤتمر جديد للسلام وكأن الجانب الإسرائيلي التزم بنتائج مؤتمر مدريد الأول لكي يبحث عن مؤتمر ثان. لم يعد كل ذلك مفيدا في تغطية الحقيقة. ولقد جاءت الخطة الإسرائيلية المتعلقة بالقدس تذكيرا ساطعا بهذه الحقيقة. إن هذه الخطة تمثل خطوة أساسية أخرى باتجاه الطلاق النهائي للحكومة الإسرائيلية مع عملية السلام.

من غير الممكن تصور إحياء عملية السلام واستمرارها مع خطة كهذه. من غير المقبول أن تستمر الانتهاكات الإسرائيلية في القدس حتى لو حدث بشكل ما تغيير إسرائيلي مفاجئ بشأن المقترحات الأمريكية. بالنسبة لشعبنا الفلسطيني القدس خط أحمر لا يمكن التنازل عنه. هذه حقيقة عنيدة على جميع الأطراف أن تدركها.

تقول إسرائيل إن حضورنا وشكوانا لمجلس الأمن ينتهكان الاتفاقات القائمة. هذه بالطبع دعوى سخيفة لا تستحق حتى المناقشة. ولكن هناك طرف آخر يقول إن عملنا هذا له مردود عكسي وأن تناول المجلس لانتهاكات إسرائيل يضر بعملية السلام. هذا حقا أمر يدعو للأسف. كيف يمكن لأي أحد، قانونيا وسياسيا وأخلاقيا، أن يقول شيئا كهذا؟ كيف يمكن أن يقال بالرغم من مسؤوليات المجلس وفقا للميثاق إن على المجلس أن لا يتدخل في أمور الشرق الأوسط؟ كيف يمكن أمام ليس فقط انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي والاتفاقات القائمة بل إمعانها في هذه الانتهاكات أن يقال إن تناول المجلس لذلك سيكون له مردود عكسي؟ كيف يمكن أن يقال إن الشكوى الفلسطينية ضد هذه الانتهاكات - مجرد الشكوى والمسعى لوقف هذه الانتهاكات التي لم توقفها الجهود المستمرة للقائمين على عملية السلام - هو أمر يضر بعملية السلام هذه؟ كيف يمكن لأي أحد أن يقارن بين أعمال غير مشروعة وفقا للقانون الدولي وردود فعل على هذه الأعمال تستند بالكامل إلى القانون الدولي؟ هذا غير معقول وغير مقبول، وآمل أن ينتهي هذا الموقف على وجه السرعة، إذا لم يكن حرصا على العدالة والمصداقية فعلى الأقل حرصا على الميثاق والأمم المتحدة.

بالرغم من كل شيء، لدى الشعب الفلسطيني أمل كبير هذه المرة في أن يقوم جميع أعضاء مجلس الأمن بتمكين المجلس من القيام بواجباته، على الأقل إدراكا للأهمية الكبرى لمسألة القدس، والرغبة في المساهمة في إنقاذ عملية السلام، وانطلاقا من الحرص على ميثاق الأمم المتحدة وعلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر المراقب الدائم لفلسطين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل إسرائيل، وأعطيه الكلمة.

السيد غولد (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل خمسين عاما مضت استسلم الحي اليهودي في مدينة القدس القديمة، وطرد منه سكانه اليهود، وتم تدمير وتدنيس ثمانية وخمسين كنيسا يهوديا فيه، بما في ذلك كنيس "حورفا" الذي يعود تاريخه إلى ٧٠٠ سنة. وحرم السكان اليهود من الوصول بحرية إلى أماكنهم المقدسة، وخاصة الحائط الغربي (حائط المبكى)، بل حرم حتى المسلمون الإسرائيليون من الوصول إلى المساجد في المدينة القديمة. وخلال كل تلك السنوات، أي من عام ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧، لم يجتمع مجلس الأمن مرة واحدة للنظر في إنكار الحقوق الإسرائيلية أو الحقوق اليهودية في القدس.

إن إسرائيل عازمة، بعد إعادة توحيد القدس، على عدم السماح لذلك بأن يتكرر ثانية. وموقف إسرائيل من القدس ليس نتاج هذه الأحداث الأخيرة وحدها بل ينبع من رابطة تاريخية متواصلة بين الشعب اليهودي وعاصمته الأبدية التي ظلت قائمة منذ تدمير الرومانيين للقدس وحتى هذا القرن. وبالمثل، فإن الغالبية اليهودية في القدس ليست تطورا ديموغرافيا حديثا بل كانت قد استعيدت بالفعل منذ منتصف القرن الماضي، في عام ١٨٦٤، عندما كانت القدس واقعة تحت حكم الامبراطورية العثمانية.

واليوم تقع على إسرائيل مسؤولية خاصة في الحفاظ على القدس وحمايتها كمدينة مقدسة لكل من الأديان السماوية العظيمة في منطقتنا، وهي المسيحية والإسلام واليهودية. وتعهدت إسرائيل في إعلان واشنطن عام ١٩٩٤ باحترام الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وبإعطاء أولوية عالية لهذا الدور التاريخي في المفاوضات بشأن الوضع النهائي.

وإلى جانب ضمان وصول جميع الأديان إلى الأماكن المقدسة، سعت إسرائيل بعناية إلى كفالة تنمية القدس لكل سكانها. فرغم أن مجموع سكان القدس تزايد بعد توحيدها من ٣٠٠ ٢٦٦ نسمة في عام ١٩٦٧ إلى ٠٠٠ ٦٠٣ نسمة في عام ١٩٩٦، لم يفقد السكان الفلسطينيون العرب وضعهم النسبي في المدينة. والواقع أن الفلسطينيين كانوا يشكلون في عام ١٩٦٧ ما نسبته ٢٥,٨ في المائة، وأصبحوا في عام ١٩٩٦ يشكلون ٣٠ في المائة من سكان القدس.

إن الحفاظ على مدينة القدس يتطلب تخطيطا. والمدن في كل أرجاء الشرق الأوسط وفي أجزاء عديدة من العالم، تواجه بدائل شديدة الاختلاف لمسارات التنمية. ذلك أن التحضر السريع يمكن أن يطغى على المدن ويؤدي إلى استنفاد كل احتياطيها من الأراضي فيما تغلب على مناطق وسط المدينة إلى مدن الصفيح، ومساكن دون المستوى، والفقر المتزايد. وكبديل لذلك، يمكن أن تفقد المدن سكانها. ذلك أن الافتقار إلى الإسكان المناسب وفرص العمالة يمكن أن يحمل السكان على الانتقال إلى مناطق ضواحي أكثر رفاها تاركين وسط المدينة يتدهور. والواقع أنه خلال الفترة التي سبقت عام ١٩٦٧، غادر آلاف الفلسطينيين العرب مدينة القدس سعيا وراء فرص أفضل في مدينة عمان.

وحكومة إسرائيل عازمة على حماية القدس من أجل جميع سكانها، ولذلك فقد اتخذت مبادرة على صعيد وزاري لدعم المدينة. وهذا ليس برنامجا سياسيا جديدا يؤثر على المركز السياسي للقدس. وهذا ليس خطة للتلاعب بحدود الأحياء للخروج بنتائج سياسية. فهو يتألف من مشروع بلدي لتعزيز اقتصاد المدينة وهياكلها الأساسية. وإجراءات إسرائيل من أجل صون وحماية القدس تتمشى تماما مع الاتفاق المؤقت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، الذي ينص على أن تبقى القدس تحت الولاية الإسرائيلية الخالصة، مع بقائها قضية تناقش في إطار مفاوضات الوضع الدائم. ولهذا السبب تعهدت السلطة الفلسطينية في مذكرة للسجل بإغلاق جميع مكاتبها في القدس التي تقع خارج نطاق ولايتها. وهذه الالتزامات الواضحة في الاتفاق المؤقت - كما شهد عليه كل من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والنرويج ومصر والأردن - هي التي يجب أن تكون الأساس لقياس إجراءات الجانبين. وهذه الالتزامات كانت، في نهاية المطاف، التزامات قطعتها الأطراف على نفسها بحرية وتمثل تعهدات ملزمة.

إن مناقشة مجلس الأمن لأي قضية ينبغي أن تستند إلى وقائع وليس إلى حجج أو مزاعم سياسية غير مثبتة. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن أبلغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، إن إسرائيل قد فتحت نفقا تحت المسجد الأقصى في القدس. وبطبيعة الحال، كانت إسرائيل قد فتحت

جدارا سمكه ٣٠ سنتيمترا من نفق أثري قائم منذ العهد الهسموني ويرجع تاريخه إلى أكثر من ٢٠٠٠ سنة. والنفق نفسه لا يمر تحت جبل الهيكل الذي يقع عليه المسجد الأقصى، وفتحة النفق لم تكن قريبة من المسجد على الإطلاق. ومع ذلك، استمر الإصرار على الادعاء. واليوم، ولّدت خطط إسرائيل البلدية لمدينة القدس بالمثل موجات من المعلومات الخاطئة.

أولا، في الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بأعمال جمهورية السودان، يقول القائم بالأعمال إن خطة إسرائيل للقدس تأتي:

"في سياق ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة" [S/1998/558]

وهذا، بكل بساطة، غير صحيح. ففي حالة اتخاذ قرار بتغيير الحدود البلدية لمدينة القدس، أعلنت حكومة إسرائيل أن القرار سينطبق حصرا على المناطق الواقعة إلى الغرب من القدس والتي هي داخل خطوط ما قبل عام ١٩٦٧. إن المقصود من التعديل المخطط توفير أراضي للإسكان وصناعات التكنولوجيا الرفيعة، وبذلك يتم توفير مساكن بسعر معقول وفرص عمل جديدة لسكان القدس. ووفقا لهذه الخطة لن يتم إدماج سكان الضواحي الغربية الرئيسية في القدس. وقد حدث تعديل مماثل للحدود البلدية الغربية للقدس في أيار/مايو ١٩٩٣ دون أن يكون موضع مناقشة في الأمم المتحدة، وهذا السبب وجيه أن هذه مسألة إسرائيلية داخلية تماما على المستوى البلدي - الإداري وليس على المستوى الدولي.

ثانيا، يشير من ينتقدون إسرائيل إلى اقتراح إنشاء "بلدية مظلة" كخطة لمنح القدس سلطات إدارية على المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. وقد ذكر المراقب الدائم لفلسطين، في رسالته إلى الأمين العام المؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه، أن "البلدية المظلة" تمثل

"خطوة ملموسة نحو القيام، بصورة غير شرعية بضم مزيد من الأرض الفلسطينية المحتلة" (S/1998/557).

وهذا، بكل بساطة، غير صحيح. إن "البلدية المظلة" ليست سوى آلية للتنسيق بين القدس والمجتمعات المحلية المحيطة بها. وهي لا تنطوي على تغيير في الحدود البلدية. ولا تنطوي على بسط السلطة البلدية على أية مستوطنات إسرائيلية. بل هي تسمح للمجتمعات المحلية المجاورة بتنسيق خدماتها مثل الأشغال العامة والمرافق الصحية والمياه، وعيادات الصحة العامة والتعليم وذلك بغرض تحقيق وفورات كبيرة الحجم لخفض التكاليف. وآليات التنسيق هذه موجودة بأشكال مختلفة على نطاق العالم دون مساس بالحدود البلدية الرسمية: في بروكسل وليون ومونتريال وتورونتو وسان فرانسيسكو.

وتوجد حاليا مثل هذه الأنماط من التنسيق الإقليمي بين القدس والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية التي تقع في نطاق الولاية الكاملة للسلطة الفلسطينية. وعلى سبيل المثال، تقوم رام الله حاليا بتزويد حي كفر عقب في القدس بالمياه. فهل تعتبر إسرائيل أن هذه مؤامرة من السلطة الفلسطينية لتقويض وضع إسرائيل في المنطقة الشمالية من القدس؟ لا. إن هذا حل عملي لمشكلة محلية. وفي الوقت الحالي، فإن جزءا من الصرف الصحي لبيت لحم وبيت جالا يمر غربا إلى محطات معالجة النفايات في القدس. فهل يعني هذا أن التعاون المحلي في الصرف الصحي يشير إلى أن هناك من يخطط لتغيير حدود القدس نحو الجنوب؟ هذا كلام هراء. إن هذه هي أشكال حيوية من التنسيق بين البلديات المجاورة وليس لها آثار سياسية دولية.

ثالثا، في رسالة إلى الأمين العام مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وزعت على مجلس الأمن، ادعى مراقب فلسطين أن وزارة الداخلية في إسرائيل قد وافقت على إنشاء ٥٨ وحدة سكنية للمستوطنين اليهود في منطقة جبل الزيتون بالقدس. وهذه وقائع غير صحيحة. لقد وافقت لجنة التخطيط والتشييد لمنطقة القدس التابعة لوزارة الداخلية على خطط لبناء ١٠٠ وحدة سكنية وليس ٥٨ وحدة. ولكن هذه الوحدات المائة هي من أجل السكان العرب الفلسطينيين في حي الطور بالقدس بجوار جبل الزيتون. وجرى النظر في الرسالة المؤرخة ٩ حزيران/يونيه لوضع ديباجة مشروع قرار مقترح يجري النظر في تقديمه إلى مجلس الأمن. فهل يريد مجلس الأمن المشاركة في شكوى مقدمة من منظمة التحرير الفلسطينية ضد إنشاء إسكان للعرب الفلسطينيين؟

إن أكبر مشكلة تواجهها القدس اليوم لا تأتي من الجهود التي تبذلها إسرائيل لصون وحماية تلك المدينة. إذ تواجه إسرائيل في الوقت الحالي عدم امتثال شامل من

جانب الفلسطينيين في مجال مكافحة الإرهاب ومنع العنف. فمنذ توقيع اتفاقات أوسلو حتى الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، قتل ما يقرب من ٢٥٠ إسرائيليا في عمليات انتحارية متتالية لتفجير القنابل، جاءت من مناطق تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية. وعندما وقعت إسرائيل على بروتوكول الخليل في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، تعهد السيد ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في مذكرة للسجل "بأن يكافح بشكل منتظم وفعال المنظمات الإرهابية وهياكلها الأساسية". ومع ذلك فقد تم في العام الماضي، الكشف عن وجود مصانع للقنابل تملكها منظمة حماس وتعمل في رام الله وبيت لحم، خارج القدس بمسافة صغيرة. ولا يزال الجزء الأكبر من الهياكل الأساسية التي استخدمت في هجمات انتحارية متكررة بالقنابل في قلب القدس سليما.

بالإضافة إلى ذلك، تعهد الرئيس عرفات، في المذكرة بمنع العنف والدعاية المعادية. ولكن السيد عرفات نفسه ظهر في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، على شاشة التلفزيون الفسطيني الرسمي، يثني على يحي عياش، العقل المدبر للعمليات الانتحارية بالقنابل التي قامت بها حماس مسميا إياه "القدوة والنموذج والهدف" للفلسطينيين. وهذا بكل بساطة أمر غير مقبول، إن السلام الحقيقي يقتضي أن تقوم الحكومات بالتوعية من أجل السلام لا أن تضفي شرعية على الحقد والعنف والمزيد من إراقة الدماء.

إن لدى إسرائيل قائمة طويلة بانتهاكات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحول القدس. وبالرغم من أنه من المفيد إبقاء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على علم بهذه المسائل، فإن إسرائيل تعرض شكاواها بصورة مباشرة على طاولة المفاوضات وليس على الأمم المتحدة. وتسعى إسرائيل إلى إكمال نسق جديد من التفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية بمساعدة من الولايات المتحدة، من شأنه أن يوفر إطارا لتحقيق الامتثال الفلسطيني لمذكرة للسجل "Note for the Record" واتفاق أوسلو المؤقت الثاني. وبالمثل، فإن المكان المناسب لتناول الشواغل الفلسطينية إزاء السياسات الإسرائيلية هو طاولة المفاوضات وليس في كل هيئة متعددة الأطراف.

وإسرائيل مصممة على إنجاح عملية السلام هذه. فما من دولة تشعر بالإحباط أكثر من إسرائيل إزاء عدم إحراز تقدم في المفاوضات خلال الشهور الأخيرة، لأن عدم امتثال الفلسطينيين لالتزاماتهم يعرض للخطر، في المقام الأول، أرواح الإسرائيليين. وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية هائلة في هذا الصدد؛ وهو يمكن أن يدعم الإطار القائم للمفاوضات المباشرة بين الطرفين، أو أن يقوضه بالقرارات السياسية العقيمة التي تفتقر إلى أساس حقيقي.

السيد بوعلاي (البحرين): يود وفد دولة البحرين بادئ ذي بدء أن يتقدم بالشكر الجزيل وفائق التقدير لجميع أعضاء المجلس الذين تجاوبوا مع طلب المجموعة العربية لدراسة الوضع الخطير الناجم عن قرار حكومة إسرائيل الصادر في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، والقاضي بتوسيع الحدود البلدية لمدينة القدس، والذي من شأنه تغيير وضعها القانوني كمدينة مقدسة بالنسبة لجميع الأديان السماوية، وإحكام القبضة الإسرائيلية على المدينة المقدسة، والقضاء على هويتها العربية، عن طريق تغيير طابعها الديموغرافي وتوزيعها السكاني، مخالفة بذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة.

وما فتئت الحكومة الإسرائيلية الحالية منذ وصولها للسلطة، تقوم بممارسات عدوانية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة، فقد تنصلت هذه الحكومة من جميع تعهداتها والتزاماتها التي قطعتها على نفسها، وتنكرت لاتفاقات السلام التي أبرمتها مع الفلسطينيين. ونتيجة للسياسات والممارسات التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية فقد وصلت عملية السلام في الشرق الأوسط إلى طريق مسدود. وقد استمرت مناوءة الحكومة الإسرائيلية لعملية السلام على الرغم من الجهود المضنية التي بذلها راعيا السلام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي ودول الاتحاد الأوروبي لإنقاذ عملية السلام وإعادتها إلى مسارها الصحيح، إلا أن الحكومة الإسرائيلية أبت إلا أن تستمر في غطرستها وتعنتها، ضاربة بعرض الحائط جميع الاتفاقات التي وقعت مع الجانب العربي، والمبنية على مبدأ الأرض مقابل السلام، والقاضية بالانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس وجنوب لبنان والجولان السوري المحتل.

وخلال هذا الشهر اتخذت السلطات الإسرائيلية التابعة للحكومة الحالية سلسلة من الإجراءات غير القانونية تتلخص فيما يلي: أولا، إنشاء ما سمي بالحرس

المدني في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. هذا الحرس المسلح لا شك أن أفراده ينتمون إلى طائفة المستوطنين المتطرفين مما يشكل خطرا على سلامة الفلسطينيين. وفي ذلك مخالفة صريحة لقرار مجلس الأمن ٩٠٤ (١٩٩٤) الذي يطلب من إسرائيل مصادرة السلاح من المستوطنين لمنع استخدامه من قبلهم ضد أبناء الشعب الفلسطيني العزل.

ثانيا، إضفاء صفة المدينة رسميا على مستوطنة أريل مما يعني أنها لم تعد ضمن الأراضي المحتلة، وبذلك لا تخضع للتفاوض.

ثالثا، الهدم المنظم لبيوت الفلسطينيين في القدس تحت ذرائع واهية ومختلفة، علاوة على إخراجهم عنوة من بيوتهم ومصادرتها بواسطة المستوطنين على مرأى من الشرطة الإسرائيلية وتحت حماية أفرادها.

رابعا، مد الحدود البلدية لمدينة القدس لتشمل مستوطنات غير شرعية متاخمة لها لغرض تهويد المدينة، وتشمل الخطة سرعة إنجاز الطرقات والخدمات بين تلك المستوطنات والقدس وزيادة عدد تلك المستوطنات. لقد كان حجم مدينة القدس الشريف حين احتلال إسرائيل لها عام ١٩٦٧ نحو ٧ كلم مربع، زيد إلى ٧٢ كلم ليصبح الآن ١٢٣ كلم. وسيزيده المخطط التوسعي للمدينة إلى ١٨٤ كلم. إن هذا المخطط يهدف إلى الإخلال بالوضع السكاني لمدينة القدس عن طريق زيادة السكان اليهود في المدينة لتقارب المليون نسمة بهدف جعلهم الأغلبية.

وفي هذا الصدد، فقد عبر المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه المنعقد في الرياض يوم الأحد الموافق ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨

"عن رفضه المطلق وإدانته لقرار الحكومة الإسرائيلية بتوسيع الحدود الجغرافية لمدينة القدس الشريف، وتغيير تركيبتها السكانية والديمغرافية باعتبارها مخالفة لأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وكذلك السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وإنشاء مليشيات مسلحة من المستوطنين الإسرائيليين، معتبرا أن ذلك يشكل خرقا صريحا لمرجعية مؤتمر مدريد للسلام وجميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، وقرارات مجلس الأمن، وبخاصة القرار ٢٥٢ (١٩٦٨) الذي يعتبر ما تتخذه إسرائيل من إجراءات تجاه القدس باطلة ولاغية".

ومن جهة أخرى فقد طالب البيان الختامي للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الخامسة والعشرين

"المجتمع الدولي وخاصة راعيي السلام بالضغط على إسرائيل لكي تمتثل لقرارات الشرعية الدولية وتتوقف عن سياسة الاستيطان. وطلب من مجلس الأمن إحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في مدينة القدس والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. كما حث المجتمع الدولي وكافة الدول التي تقدم مساعدات اقتصادية ومالية لإسرائيل، على وقف المساعدات التي تستخدمها إسرائيل في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري المحتل". [S/1998/311، الفقرة ٣٤]

هذه الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية فيها خرق واضح لاتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن الستة عشر الخاصة بالقدس الشريف وقرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة الخاصة للجمعية العامة، وكلها تطالب اسرائيل، القوة المحتلة، بالكف عن إجراء أي تغيير إداري أو ديموغرافي للقدس إلى حين التوصل إلى اتفاق في إطار محادثات السلام التي ستحدد مصير المدينة المقدسة.

ومن الواضح أن سياسة الحكومة الإسرائيلية لا تتماشى مع التوجهات الداعية إلى السلام العادل، وتتجه بعمد ومع سبق الإصرار ضد تيار عملية السلام. فبدلا من الامتناع عن اتخاذ إجراءات من هذا القبيل، نجد إسرائيل تعمل على منع حدوث أي تقدم حقيقي في محادثات السلام، حتى يتسنى لها المضي في اتخاذ إجراءات غير قانونية لإحداث تغييرات على أرض الواقع تشمل الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف.

إن خطورة الموقف الناجم عن الإجراءات الإسرائيلية هو ما حدا بالمجموعة العربية للتقدم بطلب عقد جلسة عاجلة اليوم، وذلك لحرصها البالغ فيما يتصل بقيام مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته الكاملة لإجبار إسرائيل على احترام قراراته السابقة المتعلقة بمدينة القدس والوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. ونأمل من مجلس الأمن في استجابته للطلب العربي أن ينعكس ذلك بصورة واضحة على اتخاذه القرار المناسب للتصدي لهذه الاجراءات الإسرائيلية غير القانونية.

إن الموقف الحازم لمجلس الأمن، طبقا لما تمليه مسؤولياته بموجب الميثاق لردع الأعمال الإسرائيلية غير القانونية، سيؤكد مصداقيته لفرض الشرعية الدولية وفقا للقانون الدولي بالنسبة للأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): تلقت موسكو بجزع نبأ قرار حكومة إسرائيل مد حدود بلدية مدينة القدس، الذي من شأنه أن يربط القدس بعدد من المستوطنات الإسرائيلية الكبرى في الضفة الغربية لنهر الأردن. ونحن نشاطر المجتمع الدولي استنكار هذا الإجراء الإسرائيلي غير الحكيم وغير المؤاتي، كما نستهجن أيضا أنشطة الاستيطان الأخرى التي تنفذها السلطات الإسرائيلية.

وفي ضوء خطورة الحالة، أيدت روسيا طلب المجموعة العربية بأن تجري مناقشة هذه المسألة على سبيل الاستعجال في جلسة رسمية لمجلس الأمن. وقرار إسرائيل يزيد من تعقيد مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، وبالأخص في سياق المرحلة الحالية الشديدة التعقيد المتمثلة في وضع صيغة مقبولة لدى الطرفين لتنفيذ الجولة المقبلة من عملية إعادة نشر الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية.

إن الإجراءات الإنفرادية التي تخل بالوضع القائم في القدس الشرقية وتنتهكه تناقض الاتفاقات المبرمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وهي غير مقبولة بالنسبة لأسس عملية السلام في الشرق الأوسط من حيث أنها لا تتماشى مع الأحكام التي تقضي بأن يكون مصير القدس موضوع محادثات الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ذلك إن مثل هذه الأعمال ترمي إلى إحداث تغيير في التركيب الديموغرافي للمدينة وإلى تبديل حدودها الجغرافية والتاريخية.

إن روسيا، بوصفها أحد راعيي عملية السلام، تطالب الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى باتباع نهج بناء للتوصل إلى تسوية مع جيرانها العرب وعدم اللجوء إلى اتخاذ إجراءات إدارية إنفرادية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، مما يمكن أن يعرض المفاوضات للخطر.

ونحن مقتنعون بأن مجلس الأمن سيتخذ موقفا مؤيدا لإيجاد حل سريع للمشاكل المتعلقة بالقدس الشرقية، الأمر الذي سيكفل إحراز تقدم في عملية السلام بأن تستمر ويستجيب لتطلعات شعوب الشرق الأوسط.

السيد ساينز بيويي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): منذ أن شرعتم، سيادة الرئيس، في إجراء مشاورات بين أعضاء مجلس الأمن بشأن الطلب المحدد المقدم من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، في يوم ٢٢ من حزيران/يونيه ١٩٩٨، والمتعلق بعقد جلسة رسمية للمجلس، أعرب وفد كوستاريكا عن تأييده لفكرة أن ينظم هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة مناقشة مفتوحة بغية بحث الحالة الراهنة لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي ذلك الصدد، ترى كوستاريكا أنه، رغم كون طرفي عملية السلام هما اللذان يحددان محتوى العملية وديناميتها، تقع على مجلس الأمن مسؤولية فيما يتعلق بهذه القضية وإنه ينبغي عليه أن يناقش الحالة الراهنة لعملية السلام في تلك المنطقة المضطربة على نحو يتسم بالشفافية والديمقراطية.

إن جميع أعضاء الأمم المتحدة يعلمون أنه، منذ أكثر من ٥٠ عاما، حافظت كوستاريكا على علاقة صداقة وثيقة ودائمة مع شعب ودولة إسرائيل، ولا تزال تحافظ عليها. ومعلوم جيدا لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أنه منذ أكثر من ٥٠ عاما وكوستاريكا تؤيد حق شعب إسرائيل في الوجود كدولة حرة مستقلة. ومن المعلوم جيدا أيضا أن كوستاريكا ساندت، في كل المناسبات والمحافل، حق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة تضمن وجودها بوصفها عضوا في مجتمع الأمم.

ومن الواضح، بالطبع، أن هذه العلاقة التي حافظت عليها كوستاريكا مع إسرائيل جعلت من الصعوبة علينا أن نقيم علاقات صداقة وتعاون كاملة مماثلة مع مجموعة هامة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على نحو ما نريد.

ونتيجة لذلك، ترى كوستاريكا أن من حقها أن تتكلم مع صديقتها بصراحة وبدون تحفظ، حيث أن ذلك من صميم قيم الصداقة. وكوستاريكا ترى أن السلام في الشرق الأدنى، الذي اقتضى جهدا وعملا مضنيا، ربما كان أهم جهد دبلوماسي تفاوضي في عصرنا الحاضر. فسلام الشجعان في الشرق الأوسط يمثل إنجازا فريدا ومتميزا، ومن ثم، فلا بد من المحافظة عليه وجعله يسود مهما اقتضى الأمر.

وعليه فإنه يساور بلدي قلق إزاء معنى بعض الإجراءات السياسية وأثرها على عملية السلام، إجراءات من قبيل البرنامج الإداري الذي أعلنته الحكومة الإسرائيلية يوم ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨، والذي يتضمن سلسلة من التدابير المتعلقة بمدينة القدس.

إن الوضع النهائي والدائم لمدينة القدس يجب أن يتحدد ويتفق عليه بالطريقة التي يراها الطرفان في عملية السلام. وفي ذلك الصدد، تغتنم كوستاريكا الفرصة لتتقدم بمناشدة واضحة من أجل الالتزام بجوهر الاتفاقات ومن أجل كفالة تماشي الأنشطة مع ما ترسخ في أوسلو، وعلى وجه الخصوص، تدعو الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بدون تحفظات أو شروط.

وكوستاريكا ترجو ألا تنفذ حكومة إسرائيل التدابير التي أعلنتها وتدعو الطرفين إلى الإسراع باستئناف تنفيذ عملية السلام.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التطورات التي تحدث في إسرائيل، والتي تؤثر على الأراضي العربية المحتلة، تناقش مرة أخرى في مجلس الأمن في جو يتسم باستمرار القلق إزاء مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط. والحفريات الأثرية في منطقة برج اللقلق، وإنشاء حراسات مدنية في المستوطنات في الضفة الغربية وتوسيع سلطة بلدية القدس تسهم، أكثر من أي شيء آخر، في رفع درجة المخاوف الدولية.

وكما أشارت افتتاحية وردت في جريدة نيويورك تايمز، فإن

"أي تغيير مفاجئ في الوضع الدقيق القائم للمدينة، وبخاصة في ظل عدم تحقيق تقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين، يمكن أن يشعل فتيل الانفجار" [عدد ٢٤ حزيران/يونيه، ص ٢٤، "حدود القدس"]

ومن الواضح أن الشواغل التي تساور الذين طلبوا عقد هذا الاجتماع الاستثنائي، هي شواغل متناثرة على نطاق واسع جدا.

ومنذ فترة غير بعيدة، شهدنا تحقيق سلسلة من الخطوات الكبرى المثيرة للإعجاب صوب إقامة أساس دائم للانسجام الإقليمي في الشرق الأوسط. ولولا ما أظهره زعماء المنطقة آنذاك من شجاعة وتصميم، لما كانت هناك معالم تاريخية عديدة على هذا الطريق، من مؤتمر مدريد الذي انعقد في عام ١٩٩١ إلى إعادة وزع القوات الاسرائيلية من الخليل. وتابعت الحكومة البرازيلية هذا التطور باهتمام شديد، تدفعها الآمال الخالصة بأن نمطا جديدا من التعاون في الشرق الأوسط سوف يؤذن ببزوغ حقبة جديدة من التفاهم بين جميع سكان المنطقة بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية، يمتد أثرها الإيجابي إلى ما يتجاوز المنطقة.

ولا نزال على قناعتنا بأنه رغم النكسات التي عانتها العملية السلمية، فإن الأغلبية الساحقة من سكان الشرق الأوسط ملتزمة باحترام التقاليد الدينية التي نبعت من منطقتهم لتنير زوايا العالم الأربع بالعيش معا في روح من التسامح والاحترام المتبادل.

وفي الوقت نفسه، لا يسع المجتمع الدولي إلا أن يعرب عن قلقه إذ يبدو أن الاتفاقات التي تم الدخول فيها بحرية لا تؤخذ مأخذ الجد ويفسح المجال أمام خيبة الأمل لكي تنتشر في العديد من الأوساط التي لم تستثمر مواردها السياسية والدبلوماسية فحسب في عملية السلام، بل وضعت أيضا إيمانها المخلص بنجاعتها. وبالنسبة لأولئك الذين مازالوا في أنحاء العالم يتمسكون بسلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، فإنه من غير المقبول إطلاقا التفكير بسيناريو تتقوض فيه الثقة المتبادلة بناء على سلسلة من الأحداث التي يجري

تصورها، في أقل القليل، كتعبير عن عدم الالتزام بالعملية السلمية.

وكما أكد وزير خارجية البرازيل، السيد لويز فيليب لامبريا، في بيان أدلى به مؤخرا، فإن

"الحكومة البرازيلية تعتبر أنه فقط من خلال استمرار عملية السلام في الشرق الأوسط وتجديد الثقة المتبادلة بين الأطراف، وفقا للاتفاقات التي تم التوقيع عليها حتى الآن، يمكن التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة، يلبي تطلعات جميع الشعوب المعنية".

السيد كين هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن قرار الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ خطتها الرامية إلى توسيع حدود مدينة القدس قد أثار قلقا واسعا في أوساط المجتمع الدولي. وفي المرحلة الحالية التي تبذل فيها جميع الأطراف المعنية جهودا إيجابية للنهوض بزيادة تطوير عملية السلام في الشرق الأوسط، تأتي الخطة الإسرائيلية بتغيير الوضع القائم لمدينة القدس من جانب واحد متعارضة مع هذه الجهود وستؤدي بالتأكيد إلى المزيد من تعقيد الوضع في منطقة الشرق الأوسط. ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء تطور هذه الحالة.

لقد اعتقدت حكومة الصين على الدوام بأن تسوية مسألة القدس ينبغي أن تتم من خلال مفاوضات سلمية تشارك فيها جميع الأطراف المعنية، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونحن نعتقد أن مفتاح تسوية قضية الشرق الأوسط إنما يكمن في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام والتنفيذ الفعال للاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين إسرائيل والبلدان العربية.

لقد وصلت عملية السلام في الشرق الأوسط في الوقت الحاضر إلى نقطة دقيقة وحاسمة. ونحن نناشد جميع الأطراف المعنية أن تراعي حالة السلام التي تحققت بشق النفس، وأن تمتثل امتثالا صارما لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المعنية بالقدس ولاتفاقات أوسلو وأن تكف عن القيام بأية أعمال من شأنها أن تؤدي إلى تدهور الحالة لكي تخرج عملية السلام في الشرق الأوسط من المأزق الحالي في أسرع وقت ممكن وتفضي إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تسوية مبكرة وشاملة وعادلة ودائمة لقضية الشرق الأوسط.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتشاطر الولايات المتحدة القلق إزاء التطورات في الشرق الأوسط التي أدت إلى لقائنا اليوم في هذه القاعة. أما وقد عملنا بصورة مكثفة من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم بين العرب والإسرائيليين، فإننا جميعا ندرك بالنتائج التي يمكن أن تترتب على عملية السلام في الشرق الأوسط جراء الاضطلاع بتدابير محددة، وبخاصة عندما تكون هذه التدابير متعلقة بمسألة الوضع النهائي.

وإحدى هذه المسائل بطبيعة الحال، هي القدس، التي تمثل إحدى أكبر المسائل إثارة للحساسية والعواطف في عملية السلام العربية الإسرائيلية. وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت الإسرائيليين والفلسطينيين يتفقون في إعلان المبادئ في عام ١٩٩٣ على تأجيل هذه المسألة حتى يحين وقت مفاوضات الوضع النهائي. فالمنطق يشير والواقع يتطلب عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يحكم مسبقا على مسألة بهذه الحساسية أو على نحو يعرضها للأذى.

وفي هذا السياق يؤسفنا أن حكومة إسرائيل أعلنت عن اعتزامها إنشاء "بلدية مظلة" وتوسيع الولاية القضائية للقدس وحدود تخطيطها. وترى الولايات المتحدة أن قرار إسرائيل هذا غير مفيد في هذه المرحلة الدقيقة من المفاوضات. ونؤكد مجددا على أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء انفرادي من شأنه أن يحكم مسبقا على نتائج مفاوضات الوضع النهائي. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالبيان الصادر عن حكومة إسرائيل ومفاده أنه لن يحدث أي تغيير في الوضع السياسي لمدينة القدس بانتظار نتائج مفاوضات الوضع النهائي.

وليس سرا أن عملية السلام في الشرق الأوسط واجهت صعوبات كأداء ووقعت في حال جمود طال أمده لعدة شهور حتى الآن. وليس في ذلك ما يثير الدهشة نظرا إلى التحدي الهائل الذي ينطوي عليه إحلال سلام عادل ودائم وشامل في هذه المنطقة، إذ كان من المتوقع بروز تحديات رئيسية بل وكان متوقعا حدوث نكسات. غير أن ما يثير الإعجاب هو أن الطرفين تمكنا، في السراء

والضراء، من الإبقاء على إمكانية التفاوض بشأن خلافاتهما حية بدلا من أن يجابه أحدهما الآخر.

وإننا نطلب إليهما الآن أن يلتزما مجددا ومرة أخرى بعملية التفاوض والاتفاق هذه. وقد اقترحت الولايات المتحدة مجموعة من الأفكار العادلة والمتوازنة لكسر حالة الجمود. ومن حيث المبدأ أبدى الفلسطينيون موافقتهم على أفكارنا. وإننا نعمل الآن مع الإسرائيليين لتحديد ما اذا كان بإمكانهم أن يقبلوا أيضا بما حددناه وذلك لكي يتمكن الجانبان من الشروع في مهمة التفاوض بشأن المسائل الأساسية للوضع النهائي. فالمفاوضات وحدها هي التي تحسم هذه المسائل، ونحن نطالب إسرائيل - والفلسطينيين أيضا - بعدم اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تزيد من صعوبة بدء أو إنهاء هذه المفاوضات.

فإذا دلل الطرفان على استعدادهما للسير قدما على هذا الأساس، فإنهما لن يجدا لدى المجلس أي قصور لا في الإرادة ولا في الحماس لمساعدتهما على المضي في هذا الطريق. وفي نهاية الأمر، فإن المجلس لا يمكنه ولا ينبغي له، بطبيعة الحال أن يقحم نفسه في مسائل قرر الطرفان نفساهما تناولها في مفاوضات تجري وجها لوجه. والأمر عائد إلى الطرفين لكي يعودا إلى هذه المفاوضات، وكلما قرب ذلك كان أفضل. إلا أن المجلس يمكنه بل وينبغي له أن يواصل تقديم الدعم والتشجيع التامين للطرفين وهما يسعيان إلى وضع حد للمرارة والألم اللذين فرقاهما طويلا.

السيد جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتنضم إلى هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، وكذلك البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية - أيسلندا ولختنشتاين .

ويساور الاتحاد الأوروبي قلق عميق إزاء تأييد حكومة إسرائيل لخطط ترمي إلى توسيع السلطة البلدية للقدس بطريقة من شأنها أن تغير التوازن الديمغرافي في منطقة القدس وتميل إلى إجهاض الوضع النهائي للأرض المحتلة. ويزيد من هذا القلق البيانات التي نسبتها وسائط الإعلام إلى كبار المتحدثين الرسميين الإسرائيليين بأن الترتيبات الجديدة هي، "تغيير أساسي في وضع القدس سوف يذكر بوصفه نقطة تحول.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد إمكانية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وعلى الأرض العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. ولقد دأب الاتحاد الأوروبي على مطالبة إسرائيل بالاعتراف بأن الاتفاقية تنطبق على تلك الأراضي بحكم الواقع وبحكم القانون وبأن تمتثل امتثالا تاما لأحكامها. ونحن لم نقبل أبدا ادعاء إسرائيل بأن الاتفاقية لا تنطبق على تلك الأراضي. والحكومة الإسرائيلية بشروعها في النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة وتشجيعه وتعزيزه إنما تنتهك تلك الاتفاقية.

إن توسيع ولاية السلطة البلدية للقدس لتشمل مستوطنات في شرق القدس وغربها يميل إلى إجهاض مفاوضات الوضع النهائي ويتعارض مع روح اتفاقي مدريد وأوسلو.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد سياسته بشأن وضع القدس. فالقدس الشرقية تخضع للمبادئ المبينة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، وأبرزها عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، وهي بالتالي لا تخضع للسيادة الإسرائيلية. ونحن نعتقد بأن الوضع النهائي للقدس ينبغي أن يحدد في محادثات الوضع النهائي. ولا ينبغي لأي من الطرفين اتخاذ إجراءات تجهض هذه المحادثات.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أن الفرصة المتاحة حاليا لإحراز تقدم على المسار الفلسطيني يجب ألا تضيع. والاتحاد يؤيد بشدة جهود الولايات المتحدة الرامية إلى التوصل إلى الحصول على موافقة الطرفين على مجموعة أفكار من شأنها، لو قبلت أن تمهد الطريق إلى تنفيذ الاتفاقات الحالية واستئناف محادثات الوضع النهائي. وفي ذلك السياق يطالب الاتحاد الأوروبي إسرائيل بأن تعترف بحق الفلسطينيين في ممارسة تقرير المصير دون استبعاد خيار إقامة دولة. وفي الوقت نفسه يدعو الشعب الفلسطيني إلى إعادة تأكيد التزامه بحق إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

ومما له أهمية أكبر في هذا المنعطف في عملية السلام تجنب اتخاذ إجراءات انفرادية غير مفيدة من المحتمل أن تثير الشكوك وتضع مزيدا من العقبات في طريق السلام.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يساور اليابان قلق عميق إزاء الحالة الراهنة في الشرق الأوسط. ففي مواجهة الافتقار التام إلى إحراز تقدم جوهري في عملية السلام منذ بداية عام ١٩٩٧ أخذ الإحساس بالإحباط الذي ساد المنطقة بأسرها يتصاعد الآن إلى مستوى خطير.

ففي ٣ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي ذكر وفدي في مناقشة الجمعية العامة للحالة في الشرق الأوسط ما يلي:

"وإذ تنظر اليابان إلى هذه التطورات الباعثة على القلق، فإنها تشعر بانزعاج شديد إزاء النكسة الخطيرة التي تهدد عملية مدريد، التي انطلقت في عام ١٩٩١ وسط أمل المجتمع الدولي ومباركته. وسيكون الخطر حقيقيا اذا لم تعالج على النحو المناسب الحالة المحفوفة بالمخاطر التي تحيط بالمسار الفلسطيني. فالمأزق الذي تعانيه عملية السلام ليس فقط على المسار الفلسطيني وإنما على جميع المسارات، سيحطم الثقة المتبادلة الثمينة التي بنيت بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها الأطراف المعنية طيلة سنوات. [الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٦٠]

ولا يسع وفد بلدي إلا أن يعلن مع الأسف الشديد أن ذلك الخطر أصبح الآن واقعا. فالقرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل باعتماد خطة توسيع القدس بمد حدودها البلدية ينبغي أن ينظر إليه في ضوء هذه الخلفية. وصحيح أن حكومة إسرائيل تؤكد أن خطة توسيع القدس غير سياسية الطابع وأنها لا تعالج سوى قضايا بلدية وإدارية ولا تتعارض بأي شكل مع أحكام عملية السلام التي تم التوصل إليها في اتفاقات موقعة بين الأطراف وتتقيد بها إسرائيل تقيدا صارما.

إلا أنه، فضلا عن أن النقطة الأساسية المتمثلة في أن هذا الموقف يستند إلى تفسير انفرادي لإجراء انفرادي قد لا تقبله الأطراف الأخرى، فإنها تفتقد جانبا أساسيا للأزمة الراهنة برمتها. والذي يهمنا في المجتمع الدولي هو أن هذا الإجراء الانفرادي يمكن أن يؤدي إلى أزمة ثقة ويقضي على الثقة المتبادلة الغالية التي بنتها الجهود الجادة للأطراف المعنية طوال السنين، وبذا يهدد بتقويض الأساس الذي ترتكز عليه عملية السلام بكاملها.

وأمام هذا التطور الجديد المثير للجدل الذي نجم عن إجراء انفرادي من جانب حكومة إسرائيل، كان لزاما على حكومة اليابان أن تعرب عن قلقها في صورة بيان رسمي من الأمين الصحفي لوزارة الخارجية في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويتضمن هذا البيان الرسالتين الأساسيتين التاليتين: أولا، أن حكومة اليابان التي دعت مرارا وتكرارا الإسرائيليين والفلسطينيين إلى بذل جهود بناءة لتيسير عملية السلام، تعرب عن أسفها تجاه القرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل لأنها تتوقع أن تكون له أثر سلبي على عملية السلام الهشة. وثانيا، ستراقب حكومة اليابان عن كثب، وباهتمام شديد الطريقة التي ستعالج بها حكومة إسرائيل تنفيذ هذا القرار.

لقد دأبت حكومة اليابان على مطالبة إسرائيل بعدم اتخاذ إجراء انفرادي يمكن أن يسمم على نحو لا يمكن إصلاحه جو الثقة المتبادلة التي هي في غاية الأهمية لإحراز تقدم في العملية السلمية. أما قرار حكومة إسرائيل السابق الذي اتخذته في العام الماضي ببناء مستوطنات في جبل أبو غنيم أو حارحوما في القدس الشرقية فلم يكن إلا مثالا للاستفزاز غير الحكيم. ونحن في اليابان نأسف أشد الأسف حين يضاف الآن مثال جديد في شكل توسيع للسلطة البلدية للقدس.

ولقد كانت النداءات المتكررة من حكومة اليابان إلى اسرائيل تقوم على أساس اقتناعها بأن الثقة المتبادلة بين الأطراف المشتركة مباشرة إنما هي مقدمة منطقية لا غنى عنها إحراز أي تقدم جوهري في عملية السلام. وفي غياب أي مستوى ضروري من الثقة بين الطرفين المعنيين لا يمكن أن ينتظر من أي اقتراح توفيقي، مهما كان متوازنا ومعقولا، أن يحظى بقبول الطرفين.

وهذا هو السبب الأول الذي يدفع اليابان إلى المثابرة على مطالبة جميع الأطراف المعنية بأقصى درجات ضبط النفس. وللأسف أن هناك أمثلة لا تحصى من هذا النوع في تاريخ هذه المنطقة المضطربة، التي يؤدي فيها العجز عن

ممارسة ضبط النفس إلى تردي الوضع بسبب فقدان الثقة المتبادلة. فمما له أهمية قصوى أن يستجمع الطرفان المعنيان شجاعتهما وحكمتهما من أجل اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ الالتزامات التي تعهدا بها في مدريد وأوسلو وبعدهما.

ولا شك في أن مفتاح النجاح الرئيسي في عملية السلام في أيدي الطرفين ذاتهما. وكما ذكر وفد بلدي في اجتماع لمجلس الأمن في ٥ آذار/مارس ١٩٩٧ بشأن الحالة في الأراضي العربية المحتلة:

> "ثمة خطر حقيقي جدا بأن يؤدي القرار الإسرائيلي إلى أزمة ... قد ينجم عنها تآكل عملية السلام. واذا حدث ذلك فإن [انعدام الثقة المتبادلة الناجمة عن ذلك قد تدمر ذات هيكل السلام في الشرق الأوسط، الهيكل الذي بني بدأب خلال السنين التي انقضت منذ كامب ديفيد ومدريد وأوسلو". [S/PV.3745، الصفحة ١٧]

واذا كانت هذه الملاحظة قد ذكرت في سياق خلاف دار حول بناء مستوطنة جديدة في القدس الغربية فهناك وجه شبه صارخ بين الحالة المشروحة في ذلك البيان والحالة الراهنة. ومما يؤسف له كثيرا أن يضطر وفد بلدي إلى تكرار هذه العبارات اليوم بعد انقضاء أكثر من عام، بينما يزداد في الوقت نفسه سوء وتسمم الجو المحيط بالأطراف من حيث توافر الثقة المتبادلة.

إن وفد اليابان يرى أن المناقشة العامة الجارية اليوم للحالة في الشرق الأوسط تحقق غاية مفيدة إلى درجة أن يسجل فيها في أذهان الأطراف المعنية بصورة لا لبس فيها ما يساور المجتمع الدولي من قلق عميق إزاء التطورات الحالية المحيطة بالحالة الفلسطينية. لا أنه يتعين، في الوقت ذاته، علينا في المجتمع الدولي أن نبقى على حذر بحيث لا ندع الحالة الراهنة المحفوفة بالمخاطر تتدهور لتصبح حالة يمكن أن نفقد السيطرة عليها.

وينبغي لأي شيء نفعله في إطار الأمم المتحدة أن يستهدف تشجيع عملية السلام في الشرق الأوسط والإسراع فيها. وينبغي أن نزن بدقة رد فعلنا تجاه الحالة وذلك من وجهة نظر ما سيكون أمرا بناء بالنسبة لعملية السلام، مقابل ما لن يكون أمرا بناء. وعند اتخاذ إجراء في الأمم المتحدة ينبغي لنا أن نسترشد بمعيار يتمثل فيما إذا كان الإجراء يفضي إلى تحقيق هدفنا في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ولدي رغبة صادقة في أن يسود في الحالة الراهنة في الشرق الأوسط تطور جديد إيجابي، يتحقق بناء على قناعة مشتركة فقط لدى الأطراف المعنية بأنه لا غنى عن السلام لبقاء جميع الدول في المنطقة، وذلك من خلال تقديم تنازلات وتضحيات متبادلة. ولقد آن الأوان لأن يدرك جميع الأطراف أنه لا يمكن بناء سلام مستدام في بيئة الأمن إلا على أساس روح مشتركة من المصالحة والتعايش.

وستكون اليابان مسرورة للمشاركة مشاركة نشطة في أي جهد يبذل لتحقيق هذا الهدف بعد إعادة تنشيط عملية السلام.

السيد جانغي (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن السلام سلعة لا تقدر بثمن. وينبغي خدمة للسلام تحاشي القيام بأي عمل مهما يكن الثمن قد يثير تساؤلات، مهما كانت النوايا حسنة، وذلك في منطقة من مناطق العالم قلما شهدت منذ عهد طويل أي سلام حقيقي. ولهذا السبب فإن وفد بلادي لا يستطيع إلا أن يعرب عن قلقه إزاء التطورات الأخيرة التي تستهدف توسيع الحدود البلدية لمدينة القدس الشريف. ويرى وفد بلادي أن المرحلة الحالية التي وصلت إليها عملية السلام، والتي هي في حالة تتسم بشبه شلل، قد أثارت فعلا مشاعر الإحباط والتعب. وفي هذا السياق لا يستحسن القيام بأي عمل يؤدي إلى تعقيد الأمور دون لزوم وزيادة حدة التوتر في حالة متقلقلة أصلا. ونحن لا نود أن نشهد أي شيء من شأنه تعطيل عملية السلام.

كما يجب أن نتذكر أن مدينة القدس الشريف هي مهبط الرسالات السماوية الثلاث - اليهودية والمسيحية والإسلام - ولهذا لا ينبغي تحويلها إلى مسرح للنزاع بل إلى ميدان للتعاون. علاوة على ذلك، كنا نعتقد أن قضية القدس كان من المزمع مناقشتها في مفاوضات الوضع الدائم/الوضع النهائي، وفي هذه الحالة فإن الحكمة التقليدية تقضي بالتحفظ والتريث لغاية ذلك الحين طبقا لاتفاقات أوسلو.

وينبغي لنا جميعا في هذه الأوقات الصعبة أن نبحث عن طرق عملية لإعادة تنشيط عملية السلام إذ لا يبدو

أن هناك بديلا ذا مصداقية عن اتفاقات أوسلو التي تشكل طريقة عمل منطقية للإسرائيليين والفلسطينيين، ولا سيما وأن الجانبين بحاجة إلى العيش في سلام جنبا إلى جنب. وقد كان لا بد من تقديم التضحيات والتنازلات كيما نصل إلى ما وصلنا إليه اليوم، رغم أنه لا يزال أمامنا طريق طويل. ولهذا اطلق عليه اسم "سلام الشجعان".

ولما كانت الحالة قد وصلت إلى هذا الحد، فإن وفد بلادي يعتقد أنه لا ينبغي التراجع. ولا ينبغي إدخار أي جهد في سبيل البحث عن سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. ولهذا فإننا نؤيد عملية السلام. ولا يمكن أن ننكر أن العملية مصابة بالجمود منذ وقت طويل، بيد أن وفد بلادي يؤمن بقدرة الولايات المتحدة، وبما تبذله من جهود لا تكل، بصفتها وسيط سلام، لإعطاء زخم جديد للعملية - بدعم الأطراف المعنيين بالطبع.

دعونا نعطي فرصة للسلام.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في عام ١٩٩٣، كان المجتمع الدولي متفائلا بأن هدف السلام الذي كان يصعب تحقيقه في الشرق الأوسط بات يبدو أقرب منالا عقب التوقيع على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت - في إطار اتفاقات أوسلو. وقد اختبرت هذه الآمال أولا، ومن ثم توترت وأخيرا تحطمت عقب ما جرى من أعمال خرقت نص الاتفاقات وروحها. وبالتحديد، أدت سياسة البناء غير المشروع في هار حوما/جبل أبو غنيم، الواقع في القدس الشرقية التي ستناقش قضيتها في المفاوضات التي ستجري في المرحلة الأخيرة من اتفاقات أوسلو، إلى تعطيل عملية السلام برمتها. وفي هذه البيئة المتوترة وغير المستقرة التي تسود الآن في الشرق الأوسط، فإن التصريحات الأخيرة لإسرائيل واقتراحها بناء مستوطنات جديدة في القدس لم تقوض فقط أساس بل وشرعية عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها، ودفعت الأطراف قريبا إلى حافة النزاع المسلح. وأثارت هذه التطورات حدا من القلق لدى المجتمع الدولي بحيث صار من واجب مجلس الأمن، المكلف بصون السلم والأمن الدوليين، أن يعالج الأزمة بأسلوب مقنع ومباشر وغير انفعالي.

وأذكر أنه عندما أثيرت في مجلس الأمن في العام الماضي مسألة البناء غير المشروع للمستوطنات في القدس الشرقية، ذكر وفد بلادي أن كينيا دأبت على نصرة السلام ودعم إجراء حوار صادق وبناء بين إسرائيل وفلسطين. وأعربنا عن قلقنا العميق مما تتعرض له المفاوضات الجارية من تهديدات وطالبنا جميع الأطراف بالامتناع عن القيام بأي نشاطات قد تلحق أضرارا لا يمكن إصلاحها بعملية السلام. وأعربنا عن الأمل آنئذ، كما نفعل الآن، بأن تكون ردود الفلسطينيين والإسرائيليين والمجتمع الدولي تتسم بالتروي والهدوء. إننا نوجه نفس النداء الحار اليوم ونحن واعون لما للقرارات التي تتخذ من طرف واحد لتغيير وضع القدس وتكوينها الديمغرافي من عواقب لا يمكن تصورها على السلام والأمن. وأي قرارات تتخذ من طرف واحد لتغيير وضع القدس ليست فقط قرارات غير مقبولة بل وغير شرعية أيضا.

وينبغي لجميع الدول أن تلتزم بدقة بقرارات مجلس الأمن. والسياسة الاستيطانية الإسرائيلية الحالية مخالفة للقانون الدولي ولقرارات المجلس وللاتفاقات التي تم التوصل إليها بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. إننا ندعو جميع الأطراف إلى احترام قرارات هذا المجلس المتعلقة بوضع القدس بوجه خاص، والشرق الأوسط بوجه عام. ويجب البت في الوضع النهائي للقدس عن طريق مفاوضات تجري بين الأطراف المعنية مباشرة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بإنشاء حقائق جديدة على الأرض من شأنها أن تحكم مسبقا على مفاوضات الوضع النهائي.

إن كينيا كانت تؤمن بما التزم به الطرفان في العام الماضي من أنهما قد عقدا العزم على دفع عملية السلام إلى الأمام. ونحن قد أصبنا بخيبة أمل لعدم تحقيق هذا الالتزام. وخاب أملنا لأن الكلام لم يقترن بالفعل. وكما طلب إلينا أن نتحلى بالاعتدال ونظهر الثقة، كذلك فإننا نطلب الآن إلى كلا الطرفين أن يبديا الشيء ذاته. ويجب عليهما أن يحييا إرادتهما السياسية، وأن يتحليا بالشجاعة في خضم الشدائد، وأن يقوما بتسوية خلافاتهما عن طريق الحوار. وفي هذا السياق، فإننا نشجع بقوة الوسطاء في عملية السلام بألا يفتر حماسهم وبألا تثبط عزيمتهم أو تخبو طاقتهم للتوسط في سبيل التوصل إلى حل يقبله الجانبان لمشكلة الشرق الأوسط برمتها، وبخاصة للقضية الفلسطينية التي تكمن في جوهرها سياسة الأرض مقابل السلام.

إن كينيا لا تزال مصممة على مواصلة دعم الأطراف في بحثهم عن سلام وطيد وشامل وعادل ودائم. ولهذا

فإننا ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ونحثها على استئناف المباحثات بشأن القضية المعروضة أمامنا لأن المفاوضات لا تزال الخيار السلمي المقبول الوحيد لحل الأزمة.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن موقف فرنسا من الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس، ومن عملية السلام معروف جيدا. ونحن نشترك في هذا الموقف مع أعضاء الاتحاد الأوروبي ودول أخرى عديدة تضم صوتها إلى بياناتنا. ونرى، وفقا للعبارات المتطابقة تقريبا الواردة في ستة قرارات لمجلس الأمن، أن جميع التدابير والإجراءات الإدارية التي اتخذتها إسرائيل لتغيير طابع ووضع القدس أو العمل على تغييرها باطلة ولاغية ولا بد من العدول عنها فورا.

لقد أيدنا عملية السلام منذ بدايتها وقمنا في عدة مناسبات - وفي الآونة الأخيرة مع شركائنا الأوروبيين - بإعادة تأكيد دعمنا للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة للحصول على اتفاق الطرفين على اقتراحات نعتبرها معقولة. وهذه المواقف معروفة تماما ولذلك سنذكر بها فقط.

لقد تكرر الحديث عن أن عملية السلام تمر بمرحلة حاسمة وأن علينا أن نتحلى بالصبر. وهذا الصبر له ما يبرره بل لا غنى عنه عندما تتطور حالة في الاتجاه الصحيح. ونحن أول من يذكر جميع الأطراف المعنية بأن التغييرات لا يمكن أن تتحقق في يوم واحد أو في سنة واحدة، وأن تطور المواقف يحتاج إلى وقت وعلينا أن نتقدم على مراحل، على أن تتوطد كل مرحلة لضمان نجاح المرحلة التالية. وهذا المقصود عموما بالعملية.

ولكن للأسف، نشهد اتجاها عكسيا: فالمقترحات التي قدمتها الولايات المتحدة منذ عدة شهور لم تلق أية استجابة، واتخذ في نفس الوقت عدد متزايد من القرارات التي أوجدت أمرا واقعا. إن عمليات الطرد والهدم الجارية في القدس تسبب شعورا بالمهانة واليأس والغضب. ويبدو أن هذه السياسة نشأت عن حركة تستهدف إقامة حالة لا رجعة فيها في القدس، بما يفرغ مسألة وضع المدينة من أي معنى حقيقي في الأجل الطويل. ونحن نجتمع اليوم بسبب قرار جديد، يساوي، في حالة تنفيذه، قبول خطة تعدل حدود المدينة وتنشئ هيكلا بلديا موسعا. وحيث أن هذا الهيكل الجديد سيشمل مستوطنات من الضفة الغربية قريبة من القدس، فإنه يعدل الوضع الراهن بشكل واضح. ومثل هذا الإجراء يتنافى مع روح الاتفاقات الموقعة بين الطرفين ونصها. وهو أيضا مخالف لاتفاقية جنيف الرابعة ويتجاهل قرارات مجلس الأمن. ولذلك نناشد السلطات الإسرائيلية أن تتخلى عن هذا النهج.

إن مدينة القدس تمثل موقعا خاصا ومقدسا بالنسبة للأديان السماوية الثلاثة. ولذلك، اتخذ قرار في عام ١٩٤٧ بمنح القدس مركزا دوليا. واليوم، مثل أي وقت مضى، نلاحظ أن الاتفاق بين الأطراف وحده هو الذي يشكل حلا مقبولا للمجتمع الدولي. وفرصة السلام الدائم مرهونة بهذا الاتفاق.

إن الجمود في عملية السلام مخيب للأمل ومحزن للغاية لجميع الذين أعجبوا بشجاعة القادة الإسرائيليين الذين التزموا بهذه العملية وببعد نظرهم. ولكن، عدا خيبة الأمل، إن ما يقلقنا هو الخطر الذي يمثله هذا الجمود على الاستقرار الإقليمي.

إن أمن إسرائيل شاغل مشروع، يعترف به المجتمع الدولي والفلسطينيون. وفي هذا السياق، اتخذ الفلسطينيون تدابير شجاعة، ينبغي أن تستمر، ولكن الأمن الحقيقي الوحيد، كما تعرفه فرنسا، يكمن في عزم الشعوب وقادتها على اختيار التعايش والتعاون. ولحسن الحظ، فإن حق إسرائيل في الحياة داخل حدود آمنة معترف بها قد ترسخ الآن. ولكن ينبغي الحسم في اختيار إجراء مناقشات بحسن نية بدلا من التوتر. ولذلك ندعو قادة إسرائيل، مرة ثانية إلى اختيار التفاوض، ونشجع الذين يقومون بدور خاص في عملية السلام على مواصلة جهودهم دون كلل.

نحن على استعداد للنظر في أي قرار يقوم فيه مجلس الأمن، وفقا لمسؤولياته، بتسجيل قلقه، على ضوء القرارات الإسرائيلية المتصلة بحدود مدينة القدس ويوجه أيضا نداء قويا إلى الأطراف بالسماح لعملية السلام في الشرق الأوسط من الخروج من جمودها. ونأمل مخلصين أن يتسنى الحصول على توافق في الآراء بشأن قرار من هذا النوع. ونحن على استعداد للعمل من أجل تحقيق هذه الغاية.

السيد إيسونغي (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نجتمع مرة أخرى لمناقشة مسألة كانت بالفعل موضوع مناقشات عديدة في الجمعية العامة ومجلس الأمن على السواء. إن التوقعات التي أثارتها هذه المناقشات ظلت وهمية حتى الآن، في ضوء عدم التقدم الملحوظ في تطبيع الحالة في الشرق الأوسط. بل إن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج ونشاهد اليوم زيادة جديدة في التوتر بين الأطراف في تلك المنطقة من العالم.

وشأننا شأن بقية المجتمع الدولي، نشعر بقلق أمام الطابع غير المستقر للحالة الراهنة في ضوء التطورات الأخيرة. إن اتفاقات مدريد لعام ١٩٩١ وجميع الاجتماعات الأخرى التالية، خاصة اجتماعات أوسلو قد مكنت من وضع إطار مثالي لإقرار السلام في هذا الجزء من العالم. ونرى أن هذا الإطار سيساعد في حل جميع المسائل التي كانت عائقا كبيرا لأي قدر من التقدم في محادثات السلام بين الأطراف. غير أننا نلاحظ رغما عنا أن هناك انتكاسة عامة في عملية السلام. ولكن ليس هناك بديل للعمل من خلال هذه الآلية لتحقيق سلام شامل.

ولذلك يجب أن تجتهد الأطراف، في المقام الأول، في الوفاء بالتزاماتها وتتفادى أي إجراء يحتمل أن يقيم حواجز أمام تنفيذ اتفاقات السلام. إن التراجع في عملية السلام يدلل بوضوح على أن المجتمع الدولي ينبغي أن يشارك بدرجة أكبر في البحث عن تسوية لهذه الأزمة الخطيرة. وفي هذا الصدد نحن على اقتناع بأن الأمم المتحدة عليها أن تؤدي دورا سياسيا هاما في ذلك الجزء من العالم، نظرا للجمود الحالي.

إن بلدنا، غابون تبنى مبدأ الحوار منذ وقت طويل. ونرى أن الحوار وحده هو الذي سيمكن الأطراف من القضاء على جوانب عدم التفاهم الباقية فيما بينها. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل لتحقيق هذه الغاية.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة الحالة في الأراضي العربية المحتلة وإعادة تأكيد دعمه لاستمرار عملية السلام على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. ونشارك المجتمع الدولي مشاعر القلق والإحباط وخيبة الأمل حول الجمود الراهن في عملية السلام ولأن شعوب الشرق الأوسط، والشعب الفلسطيني على وجه التحديد، ما زالت محرومة من فرصة العيش في سلام وأمن ورخاء.

وفي مناسبات عديدة، في الماضي القريب، كان يبدو أن الاتفاق على السلام فيما يتعلق بالشرق الأوسط أمر مستحيل، وأن الحروب والعنف والخوف مكتوبة على شعوب المنطقة. غير أن عملية السلام التي بدأت في مدريد وأوسلو أثبتت أن هذا غير صحيح. فلأول مرة منذ عام ١٩٤٧ كانت هناك فرصة وإمكانية واقعية للسلام. وتطلب ذلك إبداء القادة الإسرائيليين والفلسطينيين الإرادة السياسية والحكمة والمسؤولية والشجاعة. ووضعت أسس راسخة للسلام مع توقيع هذه الاتفاقات، وأوجدت الجهود التالية توقعا مشروعا بأن عملية السلام ستكون لا رجعة فيها.

ونحن لا نزال نعتقد أنه لا بد من جعل العملية السلمية عملية لا يمكن عكس اتجاهها. والأمر يتوقف على وفاء الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين بمسؤولياتهم والتزاماتهم تجاه شعبيهما، والاستمرار في اتخاذ خطوات إضافية صوب تحقيق السلم والأمن لمصلحة ورفاه شعوب الشرق الأوسط. ومن ثم فإن هناك حاجة إلى التغلب على العقبات الراهنة التي تعترض طريق عملية السلام في الشرق الأوسط حتى يمكن للمفاوضات بشأن الوضع النهائي أن تبدأ في أسرع وقت ممكن.

ومسألة بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة أصبحت هي العقبة الرئيسية في وجه عملية السلام في الشرق الأوسط بأكملها. وهناك توافق واسع في الآراء في أوساط المجتمع الدولي على أن هذه الأنشطة الاستيطانية غير شرعية بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنطبق على الحالة الراهنة. وتشمل هذه الأنشطة بناء المستوطنات، وأنشطة لتوسيع حدود المستوطنات وإنشاء "البلدية المظلة"، ومصادرة الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية. والأنشطة الاستيطانية وغيرها من الأنشطة التي تغير التوازن الديمغرافي في منطقة القدس تمثل عقبات أمام عملية السلام.

إن القدس ليست مدينة فحسب، وليست مدينة مقدسة فحسب. إنها مدينة مقدسة لديانات ثلاث. ولذلك فإن مسألة مركزها مشحونة بالعواطف للغاية وقابلة للانفجار على نحو كبير، وهذا هو السبب في أن القدس تشكل أكثر المسائل المتنازع عليها حساسية في العلاقات

الإسرائيلية الفلسطينية. ومسألة القدس ينبغي أن تحل في مفاوضات تجرى بين الطرفين نفسيهما. وإلى ذلك الحين، يظل الوضع الناشئ عن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ينطبق على كل الأراضي المحتلة، بما فيها القدس. ويجب على جميع الأطراف أن تمتنع عن القيام بأي عمل يمكن أن تكون له آثار سلبية على عملية السلام.

ونحن نثق في جهود الوساطة التي يبذلها راعيا عملية السلام، ولا سيما جهود الولايات المتحدة. وإن إصرارهما والتزامهما بتحقيق النجاح يمنحنا الأمل في أن يتم التغلب على المصاعب، وأن تبدأ المرحلة المقبلة، والأهم، وهي مرحلة المفاوضات المفضية إلى محادثات الوضع النهائي. وحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وكل ما لذلك الحق من آثار وحق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة، لا بد وأن يحظيا بالاعتراف الكامل وأن يضمنا في اتفاقات محددة.

وليس لعملية السلام في الشرق الأوسط بديل آخر يعول عليه. وتشكل الالتزامات التي تعهد بها الزعماء الإسرائيليون والفلسطينيون في مدريد وأوسلو، والتي يجب أن تنفذ بكاملها، فرصة تاريخية للتوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة، التي حرمت من السلام زمنا طويلا للغاية.

السيد داهلغرين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أعلن في البداية أن السويد تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق صباح اليوم ممثل المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن حكومة السويد تشجب القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية مؤخرا لتوسيع ولاية سلطة بلدية القدس. فذلك القرار يشكل واحدا من سلسلة التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير التكوين الديمغرافي للقدس ولتعزيز موقف السلطة القائمة بالاحتلال، مثل هدم المنازل في مدينة القدس القديمة وقرار إنشاء وحدات سكنية جديدة في منطقة جبل أبو غنيم.

وموقف حكومتي الثابت منذ وقت طويل هو أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة غير قانونية بموجب الفقرة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. وهذا يشمل المستوطنات في القدس الشرقية. ونحن نعتقد بأن سياسة إسرائيل الاستيطانية تعرض عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها للخطر، وتنتهك نص وروح إعلان المبادئ.

وفي رأينا أن الأنشطة الاستيطانية تقيم على أرض الواقع حقائق تحكم مسبقا على نتائج الوضع النهائي. والأعمال التي تغير مركز القدس قبل تلك المفاوضات لا يمكن التساهل إزاءها. ورأينا الراسخ أنه يجب على الحكومة الإسرائيلية أن تلغي جميع تلك القرارات، بما فيها الإجراء الأخير، والذي هو سبب عقد هذه المناقشة اليوم.

إن حكومة السويد تحث إسرائيل على أن تقبل - كما فعل الفلسطينيون بالفعل - المقترحات الأمريكية بشأن انسحاب إضافي من مناطق في الضفة الغربية. ونعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد في الوقت الحاضر لاستعادة دينامية عملية السلام واستئناف مفاوضات الوضع النهائي. ففي عام ١٩٩٣ شرعت الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في عملية مفاوضات تاريخية كان يفترض أن تفضي إلى تسوية دائمة بحلول ٤ أيار/مايو ١٩٩٩، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). واتفقت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حينذاك على أن الأمن الحقيقي والدائم للشعبين لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية سياسية على طاولة المفاوضات.

وعملية المفاوضات هذه هي وحدها التي يمكن أن تمهد الطريق إلى تسوية شاملة وعادلة يمكن أن تفضي إلى السلام الدائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للبرتغال.

إن البرتغال تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي.

لقد أدى بنا إبرام بروتوكول الخليل إلى الاعتقاد بأن إسرائيل والفلسطينيين، سيركزون، في هذه المرحلة، على أن ينفذوا في الوقت المحدد جميع الاتفاقات التي توصلوا إليها، وأنهم سيكونون قد شرعوا الآن في محادثات الوضع النهائي.

إلا أن عملية السلام قد ظلت منذ ذلك الحين في طريق مسدود. ولهذا السبب ظل مجلس الأمن والجمعية العامة، كل وفقا لمسؤولياته، يُدعيان من وقت إلى آخر لمعالجة العناصر المثيرة للقلق والتي من شأنها أن تعرض عملية السلام للخطر وتهدد السلم والأمن الدوليين.

وكنا نتمنى أن نرى الطرفين جالسين حول طاولة المفاوضات، وهما يتفاوضان مباشرة في جو ودي، يمكنهما من معالجة المسائل الأساسية المتبقية. ولكن الإجراءات الانفرادية غير المفيدة تخلق عقبات خطيرة أمام عملية السلام. وأنا أشير بصفة خاصة إلى تأييد حكومة إسرائيل مؤخرا خططا ترمي إلى توسيع نطاق سلطة بلدية القدس على نحو سيغير الوضع الراهن للمدينة، ويحكم مسبقا على نتائج مفاوضات الوضع النهائي.

ونحن نعتقد أن هذا القرار يشكل انتهاكا للعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ونعتقد أيضا أن هذا العمل يتنافى مع شروط عملية السلام وروح اتفاقات أوسلو. وعلاوة على ذلك، فإن هذا القرار يأتي في أعقاب سلسلة من الأعمال غير المقبولة من جانب السلطات الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين في القدس. وتلك الأعمال تنتهك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنطبق بحكم الواقع والقانون على الأراضي المحتلة، بما فيها القدس.

ومن دواعي الأسف أن هذه التدابير لا تزيد من الشعور بالاستياء بين الذين يدعمون عملية السلام فحسب، ولكنها أيضا تشجع القوى التي تعارض السلام، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في الجانبين. وهذا من شأنه أيضا أن يزيد من تعقيد مهمة الذين يشاركون في التوسط بين طرفي عملية السلام ومساعدتهما على إحداث التقارب بينهما والتغلب على خلافاتهما.

إن هذه التدابير لن ينتج عنها إلا تقويض الثقة والائتمان اللذين لا غنى عنهما واللذين ينبغي للطرفين بناؤهما من أجل التوصل إلى تسوية سياسية عادلة وشاملة ودائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وإنشاء علاقة جديدة قائمة على التعاون، تنتفع منها جميع بلدان وشعوب المنطقة.

وفي هذا الصدد، فإننا نناشد السلطات الإسرائيلية أن تعيد النظر في هذه القرارات المتعلقة ببلدية القدس، وأن تمتنع عن ترجمتها إلى عمل ملموس، لأن هذا من شأنه أن يزيد من إخراج محادثات السلام عن مسارها. ونناشد الحكومة الإسرائيلية أيضا بأن تقبل، بأسرع وقت ممكن، مبادرة الولايات المتحدة الراهنة، لكي يتسنى استئناف عملية السلام.

وتعتقد البرتغال اعتقادا راسخا أنه لا يوجد بديل آخر لعملية السلام في الشرق الأوسط. ويجب على المجلس أن يحث الطرفين على الوفاء بتعهداتهما والامتثال لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي والاتفاقات المبرمة بينهما.

وفي هذا السياق، فإن وفدي مستعد للنظر، في الوقت المناسب، في اتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب المجلس بشأن هذا الموضوع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عروة (السودان): في البداية أرجو أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. والشكر موصول لسلفكم سفير كينيا الشقيقة على حُسن إدارته وحكمته في الشهر المنصرم.

أتشرف بأن ألقي هذا البيان باسم المجموعة العربية بالأمم المتحدة بصفتي رئيسا للمجموعة لهذا الشهر.

بداية يطيب لنا أن نتوجه لكم بالشكر لما قمتم به من جهد ومشاورات تلبية لطلب عقد جلسة رسمية عاجلة لهذا المجلس الموقّر للنظر في بحث القرار الأخير الذي اتخذته حكومة اسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بتوسيع حدود بلدية القدس. لقد دللتم خلال هذا الجهد على حرصكم على النهوض بالمسؤولية التي يمليها عليكم موقع رئاسة المجلس، وما يستوجبه من مصداقية وشفافية، كما أرجو أن أتوجه بالشكر كذلك للسادة أعضاء المجلس لما أبدوه من اهتمام مماثل وموافقتهم على عقد هذه الجلسة.

مرة أخرى ينعقد مجلس الأمن للنظر في الإجراء الخطير الذي اتخذته حكومة اسرائيل في الحادي والعشرين من هذا الشهر، والذي هدفت من ورائه إلى

توسيع الحدود البلدية لمدينة القدس، لتشمل المستوطنات المحيطة، ومساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية. إن هذا القرار يأتي في سياق توسيع السيادة الاسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال طمس معالم القدس الشريف، وتغيير وضعها كمدينة مقدسة بالنسبة للأديان السماوية كافة، وإحكام الهيمنة الاسرائيلية على المدينة، والقضاء على هويتها العربية، وتغيير طابعها، وتوزيعها السكاني.

إن قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبخاصة القرار ٢٥٢ (١٩٦٨)، والذي يعتبر ما تتخذه اسرائيل تجاه القدس باطلا ولاغيا، أكدت جميعها على الوضع الخاص للقدس وأن ينطبق عليها ما ينطبق على باقي الأراضي العربية المحتلة.

ولئن جاء هذا الإجراء حلقة وصل في مسلسل الانتهاكات الصارخة والخطيرة من قبل حكومة اسرائيل لقرارات هذا المجلس الموقَّر، والجمعية العامة ذات الصلة بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، فإن المثير الجديد في هذا القرار، ليس كونه انتهاكا فاضحا للقانون الدولي وثوابت الشرعية الدولية فحسب، وإنما لكونه أيضا يجسِّد أولى الخطوات الكبرى للحكومة الاسرائيلية في خرق علني وجوهري لاتفاقيات مدريد وأوسلو للسلام، وتجاوزها والقفز على نتائجها النهائية. كما يعد انتهاكا واضحا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ وعدوانا على الشرعية الدولية وتحديا لها.

إن اسرائيل التي ما برحت تدعي وتتشدق برغبتها في السلام، لا تفعل على أرض الواقع إلا أمورا وإجراءات، تتعارض بشكل بيِّن مع السلام وتبقي النزاع قائما في المنطقة.

لقد ظلت الدول العربية والإسلامية، والأطراف الدولية المعنية الأخرى، تراقب عن كثب، وبقلق عميق، مسلسل التجاوزات التي تقوم بها حكومة اسرائيل التي تسعى إلى فرض وتكريس سياسية الأمر الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واننا إذ ندين مجددا القرار الإسرائيلي الأخير، ليس لاعتباره عائقا أمام مسيرة السلام فحسب، وإنما لكونه يشكل خطوة عملية لهدمها بالكامل، ولكونه يتجاهل حقوق ومشاعر كافة المسلمين والمسيحين في أنحاء العالم.

لقد لجأ الأشقاء في فلسطين إلى مجلسكم الموقَّر بعد أن طفح بهم الكيل واليأس، وهم يدركون أن للقدس في الأمم المتحدة، والجمعية العامة، ومجلسكم الموقَّر هذا، مكانة خاصة، ووضعا دوليا ثابتا ومحكما. ويكفي للتدليل على ذلك أن هذا المجلس وحده أصدر ستة عشر قرارا، شكلت في مجملها ومحتواها، الإطار السليم للوضع القانوني لمدينة القدس.

إن لمن الواجب التنويه والإشادة، مع التقدير، بالموقف الذي صدر عن الأمين العام للأمم المتحدة حيال الإجراء الأخير لحكومة اسرائيل بشأن القدس. ويأتي هذا الموقف اتساقا مع ما أعرب عنه مجلس جامعة الدول العربية، الذي يتشرف السودان برئاسة دورته الحالية، في اجتماعه الطارئ في الخامس والعشرين من هذا الشهر. لقد أكد البيان الذي صدر عن ذلك الاجتماع والذي جرى تعميمه كوثيقة رسمية من وثائق هذا المجلس، بأن القرار الاسرائيلي الأخير يأتي إضافة جديدة لمسلسل الانتهاكات الاسرائيلية لمبادئ القانون الدولي، وعدوان اسرائيل على الشرعية الدولية، وتحديها لها، كما أنه ينضوي على عنصرية واضحة، واغتصاب للأراضي، وهدر لحقوق المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وطالب البيان كذلك الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها الراعي الأساسي لعملية السلام، بإجبار اسرائيل على الالتزام بمرجعية مؤتمر مدريد للسلام، ونوه بموقف روسيا الاتحادية في هذا الشأن، ودعاها باعتبارها إحدى راعيي عملية السلام وكذلك الاتحاد الأوروبي وجميع المعنيين، إلى اتخاذ مواقف جادة وحاسمة تجاه الممارسات الاسرائيلية التي تتجاهل حقوق ومشاعر كافة المسلمين والمسيحيين في أنحاء العالم.

وختاما، لا بد أن يدرك مجلس الأمن الموقَّر ما سيفضي إليه القرار الاسرائيلي بتوسيع بلدية القدس من انعكاسات بالغة الخطورة على عملية السلام، وتعريضها إلى التدمير، ووضع المنطقة بكاملها على حافة الهاوية. لذلك ينبغي أن يوجِّه هذا المجلس الموقَّر أشد الإدانة للحكومة الاسرائيلية، وأن يعتبر قرارها بتوسيع بلدية القدس باطلا ولاغيا، وأن يطالبها بإلغائه، وبالالتزام القاطع بتعهداتها القانونية ومسؤولياتها وفقا لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المعنية بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تسري أحكامها على كافة الأراضي التي تحتلها اسرائيل بما في ذلك القدس.

إن أي إجراء لا يقوم على تأكيد هذه المعاني والثوابت، يعرض سمعة هذا المجلس، ونهوضه وتحمله لمسؤولياته وفق ما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، إلى التشكيك واهتزاز المصداقية والكيل بمكيالين، ويشكل بذلك رسالة خاطئة للحكومة الاسرائيلية، وتشجيعها على الاستمرار في تعريض عملية السلام إلى التدمير ووضع المنطقة بكاملها على حافة الهاوية وأجواء التوتر.

وباسم المجموعة العربية، أرجو من مجلسكم الموقّر أن يعتمد مشروع القرار المقدم منها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل السودان على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى سلفي وإلى مجلس الأمن.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الإمارات العربية المتحدة. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد محمد جاسم سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي أن أتقدم إليكم بالشكر والتقدير على الجهود الطيبة التي بذلتموها منذ توليكم لرئاسة المجلس، وكذلك لسلفكم المندوب الدائم لكينيا.

يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٢١ من الشهر الجاري حزيران/يونيه والداعي إلى توسيع الحدود البلدية لمدينة القدس لتشمل المستوطنات المحيطة والأخرى غير الشرعية في الضفة الغربية وهو الإجراء الذي يهدف لضم المزيد من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتغيير التكوين الديموغرافي والمؤسسي والقانوني لهذه المدينة العربية التاريخية المقدسة من خلال توحيدها جغرافيا عبر شبكة جديدة من المستوطنات والطرق المعقّدة والتي تقضي بعزلها عن باقي مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق العربية الأخرى المحتلة، وهو ما يعد استفزازا ليس للشعب الفلسطيني فحسب، وإنما لكافة الشعوب العربية والإسلامية والأخرى، لما يشكّله من انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي وقرارات الشرعية الدولية والمبادئ الأساسية التي قامت عليها عملية السلام واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ولذا فإننا نعتبره إجراء مرفوضا ولا يكسب الحكومة الإسرائيلية أي حق قانوني أو شرعي في الاستيلاء على أي جزء من هذه الأراضي خصوصا وأن المجتمع الدولي كان قد تصدى وأدان مثل هذه المسلكيات الإسرائيلية في العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والتي جميعها تنص على أن التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية بهدف تغيير المركز القانوني والتركيب الديموغرافي للقدس هي لاغية وباطلة وليست لها أية قيمة قانونية.

إن هذا القرار الإسرائيلي والذي تزامن مع التوجه الجديد المعلن لرئيس وزراء إسرائيل والقاضي بطلب الدعوة لعقد مؤتمر ثان للسلام في مدريد، بالإضافة إلى المغالطات القانونية والسياسية التي جاءت في بيان الممثل الدائم لإسرائيل أمام المجلس صباح اليوم إنما جميعها تكشف بكل وضوح حقيقة النوايا العدائية للحكومة الإسرائيلية والقائمة على التوسع والتسويف لكامل التزاماتها القانونية والسياسية بموجب اتفاقات السلام التي أبرمتها، وهو ما يفسر عرقلتها المتواصلة لاستئناف المفاوضات في مساراتها المختلفة منذ توليها للسلطة، وإمعانها في تنفيذها لحملة إجراءاتها الاستعمارية الاستيطانية الأخرى بلا هوادة، وخصوصا في مدينة القدس والتي كان منها البدء في أعمال أكبر مستوطنة استعمارية في منطقة أبو غنيم، ولجوئها للعديد من التدابير الأخرى كتسليح مستوطنيها لتعزيز مشاركتهم في سياسة البطش وهدم المنازل ومصادرة الأراضي وفرض طوق من الحصار على تنقلات المواطنين العرب وسحب هوياتهم، وجميعها تهدف إلى ضم الجزء الشرقي لمدينة القدس، وتمهد لمرحلة ترحيل تدريجية وغير قانونية للفلسطينيين العرب السكان الأصليين لهذه المدينة المقدسة وإحلالهم بعشرات الآلاف من المستوطنين الجدد من شتى أنحاء العالم، وهو الأمر الذي تنطوي عليه مخاطر وانعكاسات خطيرة من شأنها أن تفاقم من معاناة الشعب الفلسطيني وتصعد من مظاهر العنف والتوتر في المنطقة، وتهدد بالتبعية مسألة الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة وإذ تدين كافة هذه الانتهاكات الإسرائيلية، تجدد تأييدها التام لمطالب الشعب الفلسطيني الرافضة لكافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية الجائرة فوق أراضيه، وبالأخص في مدينة القدس، وتعتبر مجمل معطيات هذه الانتهاكات والأنشطة التي تتعمدها الحكومة الإسرائيلية، بالإضافة إلى وضعها للعراقيل الواحدة تلو الأخرى أمام جهود استئناف

المفاوضات سواء على الجانب الفلسطيني أو الجانبين السوري واللبناني، تهربا واضحا من تنفيذها لالتزاماتها المترتبة عليها، الأمر الذي لا بد أن يدفع بقاعدة الإجماع الدولي نحو تحميل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة للنتائج الخطيرة الناجمة عن انتهاكاتها تلك.

بالرغم من الجهود الإيجابية التي يقوم بها المجتمع الدولي وراعيا عملية السلام وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لإيجاد حل موضوعي وواقعي يدفع بعجلة عملية السلام إلى الأمام استنادا لقرارات الشرعية الدولية، إلا أننا مع الأسف الشديد ما زلنا نرى الحكومة الإسرائيلية تتعمد عرقلة كافة هذه المساعي ضاربة بعرض الحائط التزاماتها القانونية والسياسية والأخلاقية التي أبرمتها بهذا الشأن دون إعارتها أي مسؤولية تجاه نتائج مسلكياتها العدائية تلك، وعليه فإننا نأمل أن تستمر هذه الدول في بذل المزيد من جهودها القاضية بمطالبة إسرائيل بالتراجع عن مواقفها غير الممتثلة لتعهداتها، كما وندعو مجلس الأمن اليوم أن يدين هذه الانتهاكات الإسرائيلية، ويتخذ موقفا حازما يلزم الحكومة الإسرائيلية على التراجع عن قرارها الأخير، وغيره من الأنشطة الاستيطانية الاستعمارية السابقة وإيقافها الفوري لبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وتفكيك القائم منها ولا سيما في مدينة القدس، وهو الأمر الذي وحده من شأنه أن يفسح الطريق أمام استكمال الحل الدائم والعادل والشامل لقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط وبما يضمن إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني في فلسطين، وهو ما يحقق تطلعات دول وشعوب المنطقة إلى الاستقرار والأمن والسلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الإمارات العربية المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل الجزائر. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عبد الله بعلي (الجزائر): أود في البداية أن أعبر لكم عن سعادتنا وارتياحنا ونحن نراكم تترأسون هذا المجلس، سيما وأنكم تظهرون في إدارة شؤونه مهارة وكفاءة تثيران الإعجاب والاحترام.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أخي ماهوقو سفير كينيا الشقيقة، الذي أدار بحنكة وفعالية أشغال المجلس خلال الشهر الماضي رغم تعدد القضايا المطروحة عليه.

كما أود في الأخير أن أعبر عن بالغ التأثر والألم لوفاة السيد عليون بلوندين بايي، ابن أفريقيا البار، الذي ما فتئ يواصل جهوده للتوسط في قضية أنغولا دون هوادة. فبهذه المناسبة الحزينة، أود أن أتقدم إلى ذويه، وإلى بلده، جمهورية مالي الشقيقة، وإلى الأمين العام للأمم المتحدة بخالص التعازي، متمنيا أن تتحول القضية التي استشهد في سبيلها، ألا وهي قضية السلام والمصالحة، إلى واقع حي وملموس في القريب العاجل.

لقد طلب وفد بلادي المشاركة في أشغال هذا الاجتماع العاجل لمجلس الأمن، رغبة منه في التعبير عن موقف الجزائر مما يجري حاليا من تهديد حقيقي للسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط، بعد سلسلة الإجراءات الأحادية الجانب واللاشرعية التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، وعلى وجه الخصوص في مدينة القدس الشريف المحتلة.

فمنذ عدة أسابيع، تتوالى قرارات الإدارة الإسرائيلية الهادفة إلى مد وتوسيع وتشديد قبضتها على الأراضي التي تحتلها، ابتداء من قرارات الاستمرار في سياسة الاستيطان وتوسيع المستوطنات، ونذكر منها على وجه الخصوص مشروع مستوطنة جبل أبو غنيم، وقرار إنشاء ميليشيا مدنية خاصة بالمستوطنين اليهود في الأراضي العربية المحتلة، وقرار تغيير الوضع القانوني لمستوطنة "أريال" لترفع إلى مستوى مدينة متكاملة، مما يؤهلها للخروج من دائرة المناطق المتنازع عليها، وأخيرا قرار إسرائيل بتوسيع الحدود الإدارية لبلدية القدس الشريف إلى داخل الأراضي العربية المحتملة لتشمل عددا من المستوطنات اليهودية الواقعة إلى الشرق من المدينة المقدسة.

إن ما تقوم به إسرائيل من إجراءات استيطانية ليعتبر تحديا سافرا للشرعية الدولية، ولرغبة المجتمع الدولي. فقرار إسرائيل بتوسيع حدود بلدية القدس

المحتلة بالذات هو تجسيد لهذه السياسة الاستفزازية الإسرائيلية. فهو قرار يتنافى مع أبسط متطلبات القانون الدولي، ويتجاهل قرارات الشرعية الدولية، ويتعارض مع مبادئ عملية السلام في الشرق الأوسط، وينتهك نص وروح اتفاقيات أوسلو للسلام.

فالقرار المذكور يتنافى مع مبادئ القانون الدولي من حيث أنه ينافي عدة معاهدات دولية ملزمة، من أهمها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والتي تحظر على القوى القائمة بالاحتلال فرض قوانينها الإدارية على الأراضي الواقعة تحت سلطتها، ونقل سكانها المدنيين إلى هذه الأراضي، والمساس بالتركيبة السكانية لها. وهو بالضبط ما فعلته وتفعله يوميا إسرائيل في القدس المحتلة.

والقـــرار نفســـه يتجاهل بشكل متعمد، وفي استخفاف واضح، قرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قـــرارات مجلـــس الأمـــن والجمعيـــة العامة للأمم المتحدة.

فمجلسكم هذا، قد أصدر العديد من القرارات الملزمة في شأن مدينة القدس الشريف، بقيت كلها حبرا على ورق. ونذكر منها القرارات ٢٥٢ لعام ١٩٦٨، و ٤٧٦ و ٤٧٨ لعام ١٩٨٠، التي تؤكد كلها على وصف مدينة القدس بالمدينة المحتلة، وتحظر على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أي إخلال بالطابع السكاني والجغرافي والعمراني للمدينة، وتعتبر كل إجراء مخالف لذلك إجراء باطلا ولاغيا، يجب العدول عنه.

أما من حيث منافاته لأسس ومبادئ عملية السلام في الشرق الأوسط فهو بالفعل يتعارض دون شك مع مبدأ "الأرض مقابل السلام"، حجر الزاوية والركن الأساسي في عملية السلام، والذي انبنت عليه مشاركة الدول العربية في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وقد ورد بكل وضوح في رسائل الدعوة التي وجهها راعيا مؤتمر السلام إلى جميع الأطراف، بما فيها ممثلي الشعب الفلسطيني.

وأخيرا فإن قرار إسرائيل بتوسيع حدود بلدية القدس المحتلة، مثله مثل عدة قرارات تعسفية أخرى تخص المدينة المقدسة، هو طعن صريح وواضح في نص وروح اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل والسلطـــة الوطنيـــة الفلسطينية، والتي أقـــرت مبـــدأ تأجيـــل النظر في موضوع القدس إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، مع اشتراك أن يلتزم الطرفان بالإبقاء على الوضع الراهن للمدينة، والامتناع عن أي قرار أو إجراء أو تصرف أحادي الجانب من شأنه تغيير الوضع القانوني للمدينة أو طابعها العمراني والسكاني. أما ما قامت به إسرائيل مؤخرا، فهو معاكس لهذا الالتزام، يشتـَم منه رغبة إدارة إسرائيل في استباق الأحداث، للتأثير على مجريات الأمور والاعتداد بالوضع الناشئ الجديد في مفاوضات لاحقة مع الطرف الفلسطيني.

إن ما تقوم به إسرائيل من أعمال استفزازية في منطقة الشرق الأوسط بوجه عام، وفي مدينة القدس بشكل خاص، ليشكل بالفعل تهديدا واضحا للسلام والأمن الدوليين، لما ينجر عنه من توتر في المنطقة، قد يتحول في أية لحظة إلى مواجهة جديدة تجرف معها كل الجهود السلمية.

فاستمرار هذه الإدارة في تجاهل إرادة المجتمع الدولي والاستخفاف بقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، لا سيما قرارات مجلس الأمن، إنما هي في الواقع تحد واضح لهذا المجتمع الدولي، وتنكر سافر لهيئة الأمم المتحدة.

لقد لجأت المجموعة العربية إلى مجلسكم الموقر بوصفه أعلى هيئة دولية موكل إليها مهمة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، من أجل حمل إسرائيل على الكف عن مشاريعها التوسعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى وجه الخصوص العدول عن مشروع مد الحدود الإدارية لمدينة القدس إلى المستوطنات المحيطة بها، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية القاضية بعدم المساس بالتركيبة السكانية والعمرانية لهذه المدينة المحتلة.

إن أي تماطل من طرف المجلس لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تشدد أكبر وتعنت أخطر من طرف الإدارة الإسرائيلية في سياستها المعادية للقانون والسلام. ولذا يتحتم اليوم على هذا المجلس أن يتخذ موقفا حاسما وواضحا من الاستفزاز الإسرائيلي، وأن يتحمل مسؤولياته كاملة تجاه هذا الوضع.

كما تتوجه المجموعة بنداء خاص وعاجل إلى راعيي عملية السلام في الشرق الأوسط، وتحديدا إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي لتحمل

مسؤوليتهما من أجل إعادة مسار السلام إلى طريقه الصحيح.

أما الدول العربية التي اختارت فيما يخصها سبيل السلام كخيار استراتيجي، فإنها لعلى قناعة أن الحل الوحيد لمعضلة الشرق الأوسط لن يتأتى إلا بإقامة سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، مبني على مبدأ الأرض مقابل السلام، ويقتضي إقرار حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة في ربوع فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى سلفي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل المغرب. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، اسمح لي أن أعرب مرة أخرى عن عظيم غبطتي لرؤيتكم تترأسون أعمال مجلسنا.

إننا نجتمع اليوم هنا مرة أخرى في مجلس الأمن لمناقشة مسألة حساسة ومؤلمة للغاية، ألا وهي مسألة مصير مدينة القدس. في الواقع، إن القرار الأخير الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية لتوسيع الحدود البلدية للقدس يعد خطوة جديدة تضاف إلى سلسلة التحديات التي يطرحها المسؤولون الإسرائيليون أمام المجتمع الدولي.

وإن عملية ما تسمى "مظلة السلطة" تمثل آخر هذه السلسلة. فالحكومة الإسرائيلية، إذ تكرار تجاهلها لقرارات الأمم المتحدة التي تعتبر إقامة مستوطنات في القدس وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى عملا غير شرعي، والقرارات التي تؤكد على أن كل هذه الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الطابع الجغرافي والسكاني لهذه المدينة المقدسة إجراءات لاغية، تعطينا للأسف مرة أخرى الدليل على تعنتها وعزمها الواضح على عدم احترام الالتزامات الرسمية التي قطعتها.

وكما أكد جلالة الملك الحسن الثاني، تود الحكومة الإسرائيلية إنشاء مدرسة جديدة في القانون الدولي، يمكن بموجبها لأي حكومة جديدة أن تتخلى بصراحة وببساطة عن الالتزامات التي قطعتها الحكومة السابقة. وستكون هذه المدرسة للأسف مدرسة الفناء بدلا من مدرسة التعايش. والواقع أن ما لا يريد المسؤولون الإسرائيليون أن يفهموه هو أن بلدهم في الواقع بتوقيعه على اتفاقات أوسلو عمل لأول مرة كدولة تعترف بها الدول العربية. وبالتوقيع على هذه الاتفاقات التي رعتها الدولتان العظميان، أقام ذلك البلد جسرا من الثقة والاحترام مع المجتمع الدولي. وما لا يريد المسؤولون الإسرائيليون أن يفهموه أيضا هو أن ما دمر لا يمكن للأسف إعادة تعميره إلا بألف ضعف من الجهود وألف ضعف من التضحيات. ولكن السؤال الذي يطرحه كل واحد منا هو هل لا نزال نستطيع أن نفعل ذلك.

إن الخطة الإسرائيلية الرامية إلى إقامة وضع لا رجعة فيه ومحاصرة السكان العرب تتناقض تناقضا صارخا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والشرعية الدولية التي تحرم تغيير الوضع القانوني والتكوين الديموغرافي والجغرافي للقدس. وقد أدى تعنت الحكومة الإسرائيلية الحالية إلى إيقاف مسيرة السلام على كافة مساراتها. وبهذا شجعت على إنشاء مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلة، وخاصة في القدس، وعلى قرار حفر نفق تحت الحرم الشريف، وهو العمل الذي أدى، كما يذكر أعضاء المجلس، إلى أحداث مؤلمة للغاية.

ومع ذلك، تستمر الأعمال الوحشية والإذلال دون هوادة. وكما يلاحظ أعضاء المجلس فإن القرار الإسرائيلي الأخير ليس إجراء منعزلا وإنما هو ناجم عن استراتيجية طويلة المدى تستهدف تغيير هذه المدينة المقدسة بالكامل، والتي يشكل المسجد الأقصى جزءا من تراثها، وهي أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين بالنسبة للمسلمين ومهد جميع الديانات السماوية.

وبإمكان المجلس أن يتخيل الآثار الضارة التي سيحدثها القرار الإسرائيلي الأخير على ما يمكننا أن نسميه مسيرة السلام، وهي مسيرة لم يبق منها للأسف سوى اسمها.

إن المغرب، الذي ما برح يؤيد سلما عادلا ودائما في الشرق الأوسط، لا يسعه إلا أن يدين بأشد العبارات القرار الإسرائيلي المتعلق بتوسيع حدود بلدية القدس. والمغرب، الذي يترأس عاهله، كما تعلمون، لجنة القدس، يؤكد رسميا أنه لن يكون هناك سلم حقيقي بدون القدس.

ولن يسمح المسلمون في العالم أجمع باحتلال تلك المدينة أو بتطويقها باعتبارها رمزا لمركز دياناتنا السماوية.

ويؤكد المغرب بشدة معارضته لهذا العمل العدواني الجديد الذي يعزز للأسف موقف كل من كان يقول بأن إقامة سلام حقيقي مع إسرائيل غير ممكن. لقد نجحت إسرائيل في استعادة مناخ الريبة الذي ظننا أنه أصبح إلى الأبد في خفايا النسيان. لقد كنا، كما يعلم الجميع، من بين الذين أسهموا في استعادة مناخ الثقة، ولكن، للأسف، كل ذلك دفن.

لقد وجه المجتمع الدولي نداءات عديدة تطالب إسرائيل بوقف أعمالها الاستفزازية، ولكنها ذهبت أدراج الرياح. إن القرارات التي لا تعد ولا تحصى الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة لا تزال تلقى ازدراء تاما من قبل إسرائيل. والبعض يرى ذلك تأكيدا على سياسة لم يكن أحد يود الاعتراف بها علانية، ولا نزال من بين الذين يعتقدون أن مجلس الأمن لن يسمح بالتشكيك في حياده وعدالته.

وللأسف فإن إفلات إسرائيل من العقاب حتى الآن يشجعها بالتأكيد على مواصلة هذا السبيل. والمجتمع الإسلامي يعتقد أن قضية فلسطين والقدس تحظيان بالأولوية، وانطلاقا من هذا الموقف القائم على المبدأ نود أن نؤكد على الحاجة إلى إعادة المدينة المقدسة إلى السيادة الفلسطينية بغية المساعدة على تحقيق تسوية عادلة ودائمة للمشكلة الفلسطينية.

ولقد أكد المجتمع الإسلامي في مناسبات عديدة على أن هذه المدينة المقدسة جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ وذكر في هذا الصدد بالقرارات ذات الصلة التي تطالب بعدم تشويه طابعها الجغرافي والديموغرافي. ولا مجال إطلاقا لأي تأويل أو تقييم.

ويحدونا الأمل في أن يجد مجلس الأمن أن من المناسب أن يوجه نداء، نأمل أن يكون آخر نداء، يذكر المسؤولين الإسرائيليين بالتزاماتهم الدولية.

وفي هذه المرحلة، لا يمكن بدون معجزة استعادة الثقة وعودة السلام الحقيقي في الوقت الذي تسود فيه مشاعر الازدراء والكراهية وخيبة الأمل والإحباط. هل سننتظر حتى يفوت الأوان؟ إن المشتركين بهذه الأعمال والاستفزازات لا يدركون المخاطر الرهيبة التي يعرضون لها المجتمعات التي تعيش في تلك المنطقة. كما أنهم لا يدركون المخاطر التي يلحقونها بإسرائيل وجيرانها. وإذا ضاع المزيد من الوقت، لن يبقى أحد في الغد يريد السلام، حتى أولئك منا الذين حاربوا من أجله. هل سنبقى متفرجين مكتوفي الأيدي؟ دعونا نفعل شيئا بينما لا يزال هناك فرصة، لأنه لن يكون لدينا وقت في المستقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشعر النرويج بالقلق إزاء موافقة الحكومة الإسرائيلية على الخطة التي تغير التوازن الديموغرافي في منطقة القدس. إن هذه الخطة الإسرائيلية الجديدة لا تساعد على إقامة الثقة بين الأطراف في عملية السلام في الشرق الأوسط، التي هي ضرورية لإخراج العملية من المأزق الحالي. وعلى النقيض من ذلك، قد يؤدي هذا القرار إلى زيادة التوتر بين الأطراف، وقد يسهم في إجهاض نتيجة محادثات الوضع النهائي.

وينبغي لإسرائيل أن تعترف بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة - واقعيا وقانونيا - على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وينبغي أن تمتثل بالكامل لأحكامها.

وتناشد النرويج الأطراف أن تحترم نص وروح اتفاقات أوسلو. وتحث النرويج طرفي عملية السلام على تكثيف محادثاتهما الثنائية على أعلى مستوى ممكن، لتنفيذ القضايا المعلقة في الاتفاقات المؤقتة، بما في ذلك إعادة الوزع في الضفة الغربية والتحرك بأسرع ما يمكن صوب مفاوضات الوضع النهائي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل قطر. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد آل خليفة (قطر): اسمحوا لي بداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأقبلوا شكري لكم ولزملائكم أعضاء مجلس الأمن على الاستجابة السريعة لعقد هذا الاجتماع الهام.

كما يشرفني باسم دولة قطر ودول منظمة المؤتمر الإسلامي أن أكون أحد المتحدثين في هذا الاجتماع المتعلق بمدينة ذات وضع خاص بالنسبة لأكثر من بليون مسلم في كل أرجاء العالم.

تتعرض العملية السلمية في الشرق الأوسط منذ وصول الحكومة الإسرائيلية الحالية إلى حالة خنق مستمرة. ويبدو أن ما تبقى من روح العملية السلمية في الشرق الأوسط سوف يتم وأده من قبل نيتنياهو وحكومته إذا استمر الموقف الدولي على ما هو عليه من عجز في فرض الشرعية الدولية على دولة تم حصولها على شرعية الوجود من قبل المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة منذ أكثر من خمسين عاما مع ما صاحب تلك الولادة من ظلم فادح لشعب لم تكن له مشاركة في حروب كبيرة وصغيرة، قومية وعنصرية، في قارة لا ينتمي لها شعب فلسطين المسالم.

وإنه لمن المفارقات التاريخية المحزنة أن من كانوا ضحية للتعصب والعنصرية أصبحوا يستسيغون حرمان شعب عريق من حقوقه السياسية والدينية والإنسانية. وإن ذلك يمثل طعنا للمبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة وميثاقها. وإن حكومة إسرائيل الحالية منذ توليها السلطة وهي تعتمد أسلوب المماطلة وفرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني المحتل، وذلك من خلال محاولتها تغيير الوضع القانوني والديمغرافي والجغرافي للأراضي العربية في فلسطين وخاصة مدينة القدس الشريف والتي هي أمانة في عنق كل عربي ومسلم ولا يمكن لأية قوة في الأرض أن تفرض الأمر الواقع على أكثر من بليون مسلم، تمثل القدس لهم إحدى مقدساتهم غير القابلة للتصرف.

إن الحكومة الإسرائيلية الحالية ومنذ توليها السلطة وهي تتعمد إفراغ العملية السلمية من محتواها، كما سخرتها لخدمة أهدافها السياسية المناقضة للعملية السلمية وذلك من خلال مماطلتها بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع السلطة الوطنية الفلسطينية ورفضها أية تسوية حول القدس الشريف أو الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى جانب تملصها من اتفاقية أوسلو لعام ١٩٩٣، والاتفاق المرحلي لعام ١٩٩٥، والتي تمت برعاية دول ممثلة في هذه المنظمة وفي هذا المجلس بالذات. كما حاولت أكثر من مرة قتل العملية السلمية إما من خلال فتح نفق تحت الحائط الغربي من المسجد الأقصى الشريف أو بناء مستعمرة أبو غنيم وحصار الشعب الفلسطيني وتضييق الخناق عليه وعلى قيادته الوطنية.

وتماديا في محاولة التملص من العملية السلمية والالتفاف على الشرعية الدولية، قررت الحكومة الإسرائيلية في ٢١ من هذا الشهر حزيران/يونيه، تبني خطة لتوسيع مدينة بإنشاء مظلة بلدية لتشمل عددا من المستعمرات غير القانونية في الضفة الغربية من أجل تعزيز خناقها على مدينة القدس وما حولها واستباق أي حل نهائي من خلال مفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

لقد قامت العملية السلمية في مدريد عام ١٩٩١ على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وقد مثل كل من اتفاق أوسلو والاتفاق المرحلي لعام ١٩٩٥ أساسا لهذه العملية السلمية. ولكن الحكومة الإسرائيلية الحالية تحاول تحوير المبادئ للعملية السلمية الأساسية إلى مبادئ معكوسة يتم لها من خلالها الاستيلاء على الأرض والحصول على السلام بدون مقابل، وجعل الشعب الفلسطيني ومن ورائه الأمة العربية والإسلامية ضحايا مزاج إسرائيلي ومتغطرس ومكابر، ويشعر أن لديه ترخيصا مطلق لا يعترف بعرف أو تشريع أو قانون دولي، ولا يعني له الرأي العالمي إلا صوتا نشازا لا عليه منه. وإن سياسة حكومة إسرائيل الاستيطانية ومحاولتها تغيير الوضع القانوني والديمغرافي لمدينة القدس تمثل انتهاكا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وممتلكاتهم وقت الحرب، واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧. كما أنها تمثل تحديا وطعنا سافرا لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية وبالذات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمتمثلة في القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠) التي نصت جميعها على بطلان جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل بهدف تغيير المركز القانوني أو التركيب الديمغرافي لمدينة القدس.

وإن القرارات التي سبق ذكرها والتي تبناها مجلسكم هذا اعتبرت سياسة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشريف باطلة قانونيا وتمثل عقبة أمام السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط.

وإن على المجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن ونحن على مشارف قرن جديد مع ما يحمله من تحديات ألا يقبل مبررات الظلم الإسرائيلي للشعب الفلسطيني المتسترة خلف سياسة خطرة مبنية على حق خاص ومتنافية مع مبادئ الحق والعدل ومتناقضة مع قوانين وأعراف الشرعية الدولية. وإن مجلس الأمن في هذه الحالة مطالب بحماية قراراته السابق ذكرها وإيقاف الحكومة الإسرائيلية من الاستمرار في تجاهل الإرادة الدولية والإمعان في انتهاك القانون الدولي وتعريض العملية السلمية في الشرق الأوسط للموت البطيء، ثم الانفجار المدمر.

وإن دولة قطر تهيب بالمجتمع الدولي إرغام إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال الفعلي للأراضي العربية التوقف فورا عن سياساتها غير المسؤولة وتجنيب شعوب المنطقة مخاطر تلك السياسة التي في استمرارها موت محقق للعملية السلمية وتعريض المنطقة للعنف والعنف المضاد والكثير من الدماء والدموع لأبرياء يودون العيش بحياة تليق بكرامة الإنسان وتتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة التي ارتضت به كل دولة عضو.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل قطر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل مصر. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد العربي (مصر): يسعد وفد مصر أن يراكم ممثلا لدولتكم الصديقة، البرتغال، تديرون أعمال مجلس الأمن اليوم في هذه الجلسة الهامة. كما يسعدني أن أتقدم بالشكر إلى السفير ماهوغو المندوب الدائم لكينيا على رئاسته الحكيمة للمجلس خلال الشهر الماضي. إن المجلس اليوم يجتمع للنظر في القرار الاستفزازي غير القانوني الذي اتخذته حكومة إسرائيل يوم الأحد ٢١ حزيران/يونيه الجاري بتوسيع حدود بلدية القدس لتشمل عددا من المستوطنات الإسرائيلية الواقعة في الضفة الغربية المحتلة. وذلك بهدف فرض وتكريس واقع جديد على الأرض يؤثر على نتائج مفاوضات الوضع النهائي ويغير من الطابع الديموغرافي ومن المركز القانوني لمدينة القدس ويعزلها عن باقي أراضي الضفة الغربية المحتلة. إن هذا القرار يعتبر جزءا من المخطط التي تسعى الحكومة الإسرائيلية الحالية إلى تنفيذه بغية عرقلة التوصل إلى السلام الذي التزمت به الحكومة الإسرائيلية السابقة.

إن موضوع القدس يمثل أكثر القضايا حساسية في النزاع العربي الإسرائيلي. فالقدس تتمتع بمركز فريد من الناحية السياسية فضلا عما تمثله من تراث روحي وتاريخي لمعتنقي الأديان السماوية، كما أنها ترتبط بمشاعر دينية عميقة في العالمين العربي والإسلامي.

ومن هنا فإن أي إجراءات أو تدابير تتخذها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، من جانب واحد بهدف تغيير مركز القدس قبل الإتفاق على وضع المدينة النهائي، تعد جميعها باطلة ومرفوضة شكلا وموضوعا. فبالإضافة إلى مخالفتها للشرعية الدولية ومخالفتها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، فإنها تجرد السلام الحقيقي من محتواه وتؤدي إلى تقويض المساعي المبذولة لتحقيقه. وتجدر هنا الإشارة إلى أن القرار الإسرائيلي يهدف إلى ضم مستوطنات إلى داخل الحدود الإسرائيلية وهذا في حد ذاته مخالفة إضافية للالتزامات التعاقدية التي أبرمتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية بشأن تأجيل البت في مصير المستوطنات - على الرغم من عدم قانونيتها - إلى المرحلة النهائية. إن هذا القرار غير الشرعي يدلل، في أقل تقدير، على عدم رغبة حكومة إسرائيل الحالية في إقامة السلام مع جيرانها وعلى إصرارها على تجاهل أن تواجدها في الأراضي المحتلة لا يعدو كونه تواجدا هاديا كقوة احتلال - تواجدا لا ينشئ ولا يكسب لإسرائيل أي حقوق، بل يفرض عليها التزامات بموجب الاتفاقيات الدولية والثنائية السارية يتعين تنفيذها لحين التوصل إلى اتفاق نهائي يضع حدا للاحتلال.

لقد تصدى المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها، وفي مقدمتها مجلس الأمن، بشكل حاسم للإجراءات غير الشرعية التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في الماضي بهدف ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل. وأود هنا أن أؤكد على بعض الحقائق الهامة التي لا ينبغي أن تغيب عن أذهاننا عند بحث هذا الموضوع.

أولا، إن القدس الشرقية هي جزء لا يتجزأ من بقية الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجميعها أراضي احتلتها إسرائيل بالقوة في حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧. وفحوى أحكام ميثاق الأمم المتحدة تؤكد ضرورة رفض مبدأ الاستيلاء على الأراضي بالقوة، كما جاء في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). وبالتالي فإن جميع الأراضي التي تم احتلالها عسكريا يجب الإجلاء عنها، بما في ذلك القدس.

ثانيا، إن الأمم المتحدة أكدت في قرارات عديدة ملزمة على أن الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس تنطبق عليها قواعد اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، وتخضع من الناحية القانونية لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وأشير هنا بصفة خاصة إلى المادة ٤٧ من هذه الاتفاقية التي تحظر على قوة الاحتلال ضم أي أراضي تحتلها، والمادة ٤٩ التي تحظر نقل السكان المدنيين من دولة قوة الاحتلال إلى تلك الأراضي المحتلة. ويكفيني هنا، للتدليل على مخالفة إسرائيل الصارخة لأحكام هاتين الاتفاقيتين، أن أشير إلى أن القدس الشرقية، التي لم يكن بها مواطن إسرائيلي واحد قبل الاحتلال عام ١٩٦٧، صار بها الآن أغلبية إسرائيلية.

أكدت الجمعية العامة في قراراتها المتعاقبة، وآخرها قرار الدورة الاستثنائية الخاصة العاشرة انطباق اتفاقيات جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونظرا لجسامة المخالفة الإسرائيلية، فإنه يتعين على مجلس الأمن مجددا التأكيد على انطباق الاتفاقية الرابعة على تلك الأراضي بما فيها القدس. وبالإضافة لذلك، فهناك مسؤولية جماعية تقع على عاتق الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف - بموجب نص المادة الأولى المشتركة من هذه الاتفاقية - لضمان احترام أحكامها وكفالة تنفيذ هذه الأحكام في جميع الأحوال. ولا شك أن القرار الإسرائيلي الأخير هو حالة تستوجب تضافر جهود كافة الدول الأطراف في الاتفاقية من أجل ضمان تنفيذ أحكامها.

ثالثا، إن مجلس الأمن سبق أن أصدر العديد من القرارات حول القدس، ويؤسفني أن أقرر اليوم أن إسرائيل ضربت بجميع هذه القرارات عرض الحائط. وأخص بالذكر القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٤٧٦ (١٩٨٠)، وهي جميعها تطالب إسرائيل باحترام التزاماتها بوصفها القوة القائمة بالاحتلال. ولعل أكثر تلك القرارات اتصالا بموضوع بحثنا اليوم هو القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، الذي ينص - بين أمور أخرى - على "أن جميع التدابير الإدارية والتشريعية التي تتخذها إسرائيل، قوة الاحتلال، بهدف تغيير أو محاولة تغيير طابع ووضع مدينة القدس تعد لاغية وباطلة ولا بد أن يتم التراجع عنها". ولذلك فمن الحتمي أن يعمل مجلس الأمن على ضمان تنفيذ إسرائيل لقراراته مثلما يعمل على ضمان تنفيذ دول أخرى لقراراته من أجل الحفاظ على مصداقية المعايير التي يتعامل المجلس على أساسها مع مختلف القضايا والدول دون أي تمييز. وحتى لا يبدو المجلس وكأنه يكيل بمكيالين ويطبق معايير مزدوجة.

رابعا، إن أحد أهم الأحكام الرئيسية في الاتفاق الانتقالي الموقع في واشنطن في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٥ هو ما ورد في المادة ٣١ من الاتفاق والتي تقرأ:

"لا يتخذ أي من الجانبين أية خطوة أو يشرع في اتخاذ أية خطوة تغير مركز الضفة الغربية وقطاع غزة قبل الفراغ من مفاوضات الوضع الدائم"

وهذه الأحكام يجب تنفيذها بغض النظر عما تطالعنا به حكومة إسرائيل الحالية بانتظام من رفض لما التزمت به الحكومة السابقة سواء في اتفاقيات أوسلو أو فيما تبعها من اتفاقيات تحدد العلاقة والإطار التفاوضي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. فمبدأ احترام الالتزامات التعاقدية الدولية وتنفيذها هو مبدأ واجب الاحترام وإلا فقدت الاتفاقيات والتعهدات الدولية قيمتها.

ويجب هنا أن نستعيد ما ذكره اليوم المراقب الدائم لفلسطين من أن المخالفة تقع بارتكاب العمل وليس برد الفعل.

يعلم العالم بأسره أن إسرائيل تسعى بدأب وبتخطيط طويل الأمد إلى ضم مدينة القدس وابتلاعها كاملة. وقد اتخذت ولا تزال تتخذ إجراءات متتالية لتغيير وضع ومعالم القدس منذ احتلالها للقدس الشرقية عام ١٩٦٧ واليوم، تستكمل حكومة إسرائيل تلك المساعي بقرارها ضم بعض المستوطنات في الضفة الغربية إلى الإشراف البلدي للقدس. إن إطلاق مسمى مظلة لبلدية لا يغير من الطبيعة غير الشرعية للإجراء ذاته. ومرة أخرى تلقي الحكومة الإسرائيلية الحالية من النافذة بكافة التزاماتها التعاقدية، وبأحكام الشرعية الدولية، وبدلا من أن

تتخذ قرارا بتنفيذ المرحلة الثانية من الانسحاب من الضفة الغربية، فإنها تفاجئنا باتخاذ قرار غير شرعي وغير قانوني بشأن القدس يعيد إلى الأذهان أجواء ما قبل بدء مؤتمر مدريد وقد يدفع بالمنطقة إلى دوامة جديدة من المواجهة والعنف والعنف المضاد.

إن مصر تؤمن بالسلام العادل والشامل والدائم. وكانت مصر الدولة التي فتحت آفاق تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وتعرب مصر الآن عن بالغ القلق لأن السلام في الشرق الأوسط يتعرض لخطر داهم نتيجة الإجراءات والقرارات الأحادية الإسرائيلية التي تتحدى الشرعية الدولية وتتعدى إرادة جميع الدول المحبة للسلام. إن الدول المهتمة بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وبصفة خاصة راعيا مؤتمر السلام الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، مطالبة بالاضطلاع بمسؤولياتها في حمل حكومة إسرائيل على التراجع عن هذا القرار الخطير وعن كافة المحاولات اليائسة التي ينجم عنها وضع العقبة تلو العقبة لمنع تحقيق السلام. تلك المحاولات التي سوف تنجم عن الإصرار عليها آثار سلبية مدمرة على المنطقة بأكملها وعلى السلام العالمي. إن المطلوب الآن هو التنفيذ الأمين - بشجاعة وبحُسن نية - للالتزامات الدولية والثنائية القائمة.

في النهاية، فإن المجتمع الدولي - ممثلا في مجلس الأمن - مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن يؤكد على موقفه الثابت إزاء عدم شرعية أي قرار إسرائيلي بشأن القدس وعدم الاعتراف بآثار مثل هذه القرارات. كما أنه مطالب بأن يصر على تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف وبموجب الاتفاقيات الثنائية التي وقّعتها مع السلطة الفلسطينية والتي لا تستطيع التحلل من أحكامها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ وإلى سلفي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥